

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، الطور الثاني

تخصص: مالية المؤسسة

بغنوان:

أثر الضريبة على أرباح الشركات في قرار تمويل

المؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر "

خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015

من إعداد الطالبة: زايد سمية

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بخاري عبد الحميد : (أستاذ مساعد أ ، جامعة غرداية) رئيسا
الأستاذ/عبادة عبد الرؤوف : (أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية) مشرفا
الأستاذ/حميدات عمر : (أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية) مناقشا
الأستاذ/بن عبد الرحمان ذهبية : (أستاذة مساعد أ ، جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، الطور الثاني

تخصص: مالية المؤسسة

بغنوان:

أثر الضريبة على أرباح الشركات في قرار تمويل

المؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر "

خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015

من إعداد الطالبة: زايد سمية

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بخاري عبد الحميد : (أستاذ مساعد أ ، جامعة غرداية) رئيسا
الأستاذ/عبادة عبد الرؤوف : (أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية) مشرفا
الأستاذ/حميدات عمر : (أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية) مناقشا
الأستاذ/بن عبد الرحمان ذهبية : (أستاذة مساعد أ ، جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما عز وجل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل

ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

الى من تأهبت الكلمات والحروف في وصفها ويعجز القلم عن الكتابة أي شيء عنها وفي
صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان

"أمي الغالية"

الى أعظم رجل في الكون الى من تواضع في الأرض، حمد الله بكرة واصيلاً، ومنحني الحب

والوفاء وعلمني الصبر والجهد وهو بمثابة مثلي الاعلى

"أبي الغالي"

حفظهما الله ورعاهما واطال الله في عمرهما وادخلهما رياض الجنة

الى روح "جدتي" التي ربنتي وعلمتني الصبر والمقاومة اللهم اجعلها من أصحاب الجنة

الى من تربيت معهم وعلموني ان الصبر هو أساس النجاح " خالاتي"

الى من حملهم ساعد ابي وحضنهم صدر امي ووقفوا معي في السراء والضراء وعرفت معهم

معنى الحياة اخواني واخواتي اللهم احفظهم ونور درهم

"محمد، عبد الغاني، عبد العزيز، زينب، مصطفى، حفصة، زكريا"

إلى زوجة اخي فوزية، إلى الكتاكيث "إلياس ومحمد وفاطمة"، إلى من وقف جنبي وساندني

خطيبي "عبد الرحمان" وإلى عائلته، وإلى خالي وزوجته وابناءه،

الى كل العائلة الكريمة من الصغير الى الكبير

الى صديقات ورفقاء دربي "هاجر، محجوبة، حياة، وفاء، هادية، فاطمة، سمية، ام كلثوم،

جميلة، سمية، صفية، هناء، الهام، سميحة، نجاة، حكيمة"

إلى كل بنات الاقامة الجامعية غرداية

الى زملائي في الدفعة الى كل الاساتذة الكرام

شكر وعرفان

الحمد لله الذي منا عليا بالوصول إلى هذه المنزلة التي بلغتها بفضله عز وجل شأنه والذي سهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

وأقدم بالشكر الجزيل ووعظيم الإمتان إلى الأستاذ الفاضل "عبادة عبد الرؤوف" على توجيهاته الهادفة ونصائحه القيمة وآرائه السديدة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

وكما لا يفوتني أن اشكر الاستاذة على مساعدتهم لي ومد يد العون.
ولن أنسى أن اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في اتمام هذا العمل

سـمـية

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.....
II	شكر وعرفان.....
III	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
IX	قائمة الرموز والاختصارات.....
X	ملخص الدراسة.....
أ-ج	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: علاقة الضريبة على أرباح الشركات بقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد:.....
3	المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والقرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.....
3	المطلب الأول: مدخل للضريبة على أرباح الشركات.....
19	المطلب الثاني: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية.....
31	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
33	المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية.....
36	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية.....
39	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر
41	تمهيد:.....
42	المبحث الأول: الطريقة والأليات المستخدمة في الدراسة.....
42	المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
47	المطلب الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل.....

65 المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
65 المطلب الأول: عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة
67 المطلب الثاني: تقدير النماذج القياسية وتحليلها
83 خلاصة الفصل الثاني
85 الخاتمة
89 قائمة المصادر والمراجع
95 الملاحق
104 الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
8	تغيرات ضريبة الأرباح على الشركات في الجزائر (1985 إلى 2016).	(1-1)
10	تسديدات اقساط الضريبة على ارباح الشركات.	(2-1)
65	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة	(1-2)
65	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	(2-2)
67	المعدل الفعلي للضريبة على ارباح الشركات للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر	(3-2)
68	معلمت نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة.	(4-2)
68	اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة	(5-2)
69	اختبار Breusch-Pagan LM لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة.	(6-2)
70	اختبار Hausman لأثر الضريبة على ارباح الشركات على الاستدانة	(7-2)
71	اختبار المعنوية الاحصائية لمعلم نموذج التأثيرات العشوائية لأثر TEIBS على الاستدانة.	(8-2)
73	معلمت نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة في طويلة الأجل.	(9-2)
73	اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في طويلة الأجل.	(10-2)
74	اختبار LM Breusch-Pagan لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل.	(11-2)
74	اختبار Hausman لأثر الضريبة على ارباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل	(12-2)
75	اختبار المعنوية الاحصائية لمعلم النموذج العشوائي لأثر TEIBS على الاستدانة طويلة الأجل	(13-2)
77	معلمت نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة قصيرة الأجل.	(14-2)
76	اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على القدرة على السداد	(15-2)
78	اختبار Breusch-Pagan LM لأثر الضريبة على أرباح الشركات على	(16-2)

	الاستدانة قصيرة الأجل.	
79	اختبار Hausman لأثر الضريبة على ارباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل	(17-2)
80	اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج التجميعي لأثر TEIBS على الاستدانة قصيرة الأجل.	(18-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	تمثيل بياني لتطور IBS في الجزائر (من 1985 إلى 2016).	(1-1)
27	يوضح العلاقة بين المؤسسة ونسبة الاقتراض	(2-1)
27	يوضح العلاقة بين تكلفة وتكلفة الاقتراض	(3-1)
28	العلاقة بين الاقتراض وتكلفة الأموال عند "MM" مع وجود الضرائب.	(4-1)
29	العلاقة بين تكلفة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وبين معدل المردودية التي يطلبها المساهمون	(5-1)
30	العلاقة بين نسبة الهيكل المالي وقيمة المؤسسة في ظل وجود تكلفة الإفلاس.	(6-1)
30	العلاقة بين نسبة الهيكل المالي وتكلفة رأس المال في ظل وجود تكلفة الافلاس.	(7-1)
32	قيمة المؤسسة في ظل حضور المؤسسة للضريبة ووجود تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة.	(8-1)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
95	متغيرات الدراسة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (2010-2015)	الملحق 1
97	اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة للفترة (2010-2015)	الملحق 2
99	اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل للفترة (2010-2015).	الملحق 3
101	اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل للفترة (2010-2015).	الملحق 4

قائمة الرموز و الاختصارات

المختصر باللغة العربية	المختصر باللغة الأصلية	المختصر
الضريبة على أرباح الشركات	L'impôt sur les Bénéfices des Sociétés	IBS
المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات	Le taux réel de l'impôt sur les bénéfices des entreprises	TEIBS
نسبة الاستدانة	Endettement	CE
طريقة المربعات الصغرى ذات متغيرة صورية	Least Squares Dummy Variable	LSDV
تقدير بالمربعات الصغرى	Ordinary Least Squares	OLS
النتيجة الصافية	Résultat net	Rnet
احصائية فيشر	Fischer Statistic	F
معامل التحديد	R-Squared	R
معنوية احصائية	Probability	prob

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل المؤسسة الاقتصادية، من خلال مختلف التعاملات المالية والمحاسبية التي تمارس في المؤسسة الاقتصادية، وكل هذا في إطار السير الحسن لنشاط المؤسسة والبحث عن العوامل المؤثرة بالزيادة أو ضعف الوضعية المالية للمؤسسة، وما هو القرار الانسب والابجع لهذه الحالة، وفي هذه الدراسة تم التركيز على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (2010-2015) ودراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار التمويل لها، وهذه القرارات هي التي تمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها الخاصة. وتم الاعتماد على الاسلوب الاحصائي Panel Data Method، و توصلنا إلى عدم وجود أثر للضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة.

الكلمات المفتاحية: ضريبة على ارباح الشركات، المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، التمويل،

استدانة، أثر الرافعة المالية

Résumé:

Cette étude a pour objectif étudié l'impact de l'impôt sur les bénéfices des sociétés et sur la décision du financement des sociétés économiques à travers les différentes opérations financières et de comptabilité exercées au niveau des sociétés économiques. tout cela dans le contexte de la bonne conduite de l'institution et la recherche de facteurs affectant l'augmentation ou la faiblesse financière de l'institution,

Dans cette étude l'accent a été mis sur les Établissements économiques rouleau de papier sur Bourse Algérie la période (du 2010 au 2015). Etudier l'impact de IBS et la décision de s'y-est finances et ceux on des décisions qui permettront à la société de couvrir ses propres besoins. Nous nous sommes appuyés sur la méthode statistique, la Panel Data Method, et nous avons constaté qu'il n'y avait aucun effet de la taxe sur les bénéfices des entreprises sur les emprunts.

Mots clés : l'impôt sur les bénéfices des sociétés, Le taux réel de l'impôt sur les bénéfices des entreprises, financement, l'emprunt, Effet du levier.

مقدمة

أ- توطئة:

تعتبر الخدمات العامة في الدولة الأكثر أهمية كونها تسعى لتحقيق الرفاهية في المجتمع، ولتحقيقها لا بد من وجود مورد أساسي الذي يساهم في تلبية هذه الاحتياجات وهو الضرائب، الذي تعتمد عليه الدولة لسد نفقاتها والتي منها الضريبة على ارباح الشركات، وهي تدفع لصالح الميزانية العامة للدولة، وهي ايراد أساسي لها في تغطية أعبائها.

وتعتبر مشكلة التمويل من أكثر المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وهذا ما جعل للتمويل أن تكون له علاقة بالضريبة على أرباح الشركات في المؤسسة الاقتصادية، كونها تفرض على ارباح المؤسسة التي حققتها خلال السنة، و تعدد هذه القرارات التمويلية وتنوع حسب نشاط المؤسسة. لذلك أصبح المسير المالي يبحث عن سياسة التمويل و التي تضمن تطور نشاط المؤسسة. وقبل اتخاذ قرار التمويل الأنسب، والبحث على المؤثرات التي قد تواجهه أثناء البحث عن مصادر التمويل.

ب- الإشكالية:

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر؟

وتتجزأ الاشكالية الى التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ هل يوجد تأثير لضريبة على أرباح الشركات على القرار التمويلي للمؤسسة؟
- ✓ هل يوجد تأثير للضريبة على قرار الاستدانة والرفع في رأس المال نقدا؟

ج- فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: المصادر التمويلية الموجودة في المؤسسة الاقتصادية مصادر داخلية ومصادر خارجية؛
- الفرضية الثانية: لا يوجد للضريبة على أرباح الشركات أثر على القرار التمويلي بالاستدانة؛
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير لضريبة على أرباح الشركات على القرار التمويلي بالاستدانة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

د- مبررات اختبار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- لمعرفة هل بإمكانية الضريبة على الارباح التأثير على قرار تمويل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛
 - للتعرف على من هو هذا القرار التمويلي الذي يتأثر بشكل مباشر من الضريبة على ارباح الشركات في قراره التمويلي المتخذ؛

- لمعرفة القرار المنتهج في المؤسسة الاقتصادية وبأخص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛
 - محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسة الاقتصادية.

هـ- أهداف الدراسة:

- معرفة القرار الانسب والانجع الذي أثرت فيه الضريبة على ارباح الشركات، وهل هذا القرار أمثل؛
 - الاهتمام بالأسواق المالية والرغبة في إثراء المعارف و المكتسبات الخاصة بالأسواق المالية.
 و- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يوضح الاتجاهات التسييرية الحديثة التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من اتخاذ القرار التمويلي الانسب بتطبيق أساليب علمية حديثة، في اقل وقت وجهد ممكن، ومعرفة مدى أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرارات التمويل، ومعرفة القرار الانسب والانجع.

ز- حدود الدراسة:

تم اجراء هذه الدراسة على القوائم المالية المنشورة لشركات المدرجة في بورصة الجزائر (SAIDAL، ROUIBA، ALLIANCE، AURASSI، DAHLI) كعينات من المجال الاقتصادي، للفترة الممتدة (من 2010 إلى 2015).

س- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات أو نفيها، تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، واستخدمنا ايضاً الدراسة التحليلية لنسب القرارات التمويلية الموجودة في الشركات.

وتم الاعتماد على برنامج Microsoft Office EXCEL 2010 و برنامج EVIEWS 9.

ش- تقسيمات البحث:

في إطار دراستنا لموضوع أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل المؤسسة الاقتصادية واسقاط هذه الدراسة على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر. تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفصلين التاليين:

الفصل الأول: حيث يشمل على علاقة الضريبة على أرباح الشركات بقرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية والذي ينقسم الى مبحثين المبحث الاول ويشمل على ماهية الضريبة على أرباح الشركات والقرار التمويلي، اما المبحث الثاني تطرقنا إلى معالجة الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: فهو دراسة تطبيقية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر"، وتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول يضم الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة، والنماذج البائل المستعمل في التحليل، اما المبحث الثاني فيشمل على الاطار القياسي لأثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل المؤسسة الاقتصادية ويهدف تثمين الدراسة تم انهاء البحث بخاتمة تضم جملة من النتائج و التوصيات.

ص - صعوبات البحث:

عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة منح وجمع المعلومات الجديدة الخاصة بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؛
- صعوبة التعرف على الضريبة المفروضة على المؤسسات.

الفصل الأول:

علاقة الضريبة على أرباح الشركات

بقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أهم الهيئات التي تهتم بالتمويل لتسيير نشاطها وتحقيق أهدافها المسطرة، فهي تقوم بتمويل إما باعتماد على مصادر داخلية أو مصادر خارجية، ولكن هذا التمويل له جوانب تؤثر فيه و على نشاطه، ومن بينها الضريبة على أرباح الشركات التي لها تأثير على القرار المالي الذي تتخذه المؤسسة، كون الضريبة على أرباح الشركات أنشأت لتبسيط النظام الضريبي.

ولهذا سوف نتناول في هذا الفصل بداية بماهية الضريبة على أرباح الشركات والقرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية، أما في الأخير سنتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والقرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول هو عبارة عن مدخل للضريبة على أرباح الشركات، أما المطلب الثاني فهو يشمل على ماهية قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل للضريبة على أرباح الشركات

سنتطرق في هذا المطلب إلى الفروع الآتية: الفرع الأول عبارة عن مفاهيم أساسية للضريبة على أرباح الشركات، أما الفرع الثاني هو خاص بحساب الضريبة على أرباح الشركات، وفي خصوص الفرع الثالث يشمل على آلية تحصيل الضريبة على أرباح الشركات.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية للضريبة على أرباح الشركات:

1- مفهوم وخصائص الضريبة على أرباح الشركات:

أ) مفهوم الضريبة على ارباح الشركات:

هي ضريبة مباشرة تخص الأرباح المحققة من طرف الشركات ذات رؤوس الأموال و الشركات الأخرى بحيث يكون موقعها بالجزائر و قد تضمنت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة سنة 1991 تعريف هذه الضريبة على النحو التالي:

التعريف 1: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة، 136 و تسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات".¹

التعريف 2: " هو عبارة عن النتيجة التي تحققها الشركة من خلال مزاوله النشاط و ذلك في النهاية كل سنة مالية حيث ترصد الحسابات و تقوم بتسويتها و استخلاص النتيجة و تعتبر هذه الأخيرة المادة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي على أساسها تقوم مصلحة الضرائب المباشرة بفرض الضريبة و تكون هذه النتيجة بعد حذف جميع التكاليف".²

¹ المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 49.

² منور أوسرير، محمد هو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 121.

التعريف 3: "و تعرف الضريبة على أرباح الشركات من الناحية المحاسبية على أنها القيمة النقدية الواجب اقتطاعها من النتائج النهائية المحققة من قبل المؤسسة في نهاية كل دورة مالية بشرط أن تحقق المؤسسة أرباحا، و يتضح من خلال الشرط الأخير أن الضرائب على الأرباح لا يمكن اعتبارها إذا بأي حال من الأحوال من التكاليف كمعظم الضرائب و الرسوم الأخرى ، فهي تفرض في هذه الحالة نسبيا على مجمل الأرباح الخاضعة لها وفقا لقانون الضرائب المباشرة، و بمعدلات عادية متغيرة أحيانا من سنة لأخرى حسب قانون المالية، دون أن ننسى المعدلات المفروضة على الأرباح المراد إقطاعه من الأرباح الصافية بغرض إعادة استثمارها وفقا لإجراءات و أحكام ضريبية (نظامية) و هذا بغية تشجيع الاستثمارات.¹

من خلال التعريف السابق يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، هذه الأخيرة تخضع اجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق. ويندرج تأسيس ضريبة على أرباح الشركات في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعية، وهذا التمييز يبرره الاختلاف القانوني الموجود بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي، لذا فإن الضريبة على أرباح الشركات تلائم أكثر الشركات وهي تعمل على عصنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي.²

ب) خصائص الضريبة على ارباح الشركات:

تتميز الضرائب على ارباح الشركات بعدة خصائص نجملها بما يلي:

أ. انها ضريبة نوعية مباشرة:

فهي تفرض على نوع من الدخل و هو الربح الذي تولد عن نشاط يتطلب تضافر رأس المال و العمل كما تتسم بأنها ضريبة مباشرة حيث تتحمل شركات الأموال الملتزمة بسدادها دون غيرها.

ب. تُأخذ بالمفهوم الواسع للربح:

حيث تسري على الأرباح الناتجة في العمليات على اختلاف أنواعها فتحض الأرباح الناتجة عن النشاط التجاري للشركة. و التي تتصف بالدورية و التكرار و كذلك الأرباح الرأسمالية عن بيع الأصول الرأسمالية للشركة سواء أثناء قيامها أو عند انقضائها.

¹ عاشور كوش، المحاسبة المعقدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص136.

² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2003/03، جامعة البليدة، 2003، ص 26.

ج. ضريبة سنوية: أي أنها تفرض على ربح كل عملية قامت بها الشركة على حدة، و إنما تسري على النتيجة النهائية الصافية لكل العمليات الإردية و الرأسمالية و العرضية التي قامت بها شركة الأموال خلال فترة زمنية معينة قدرها المشرع بسنة.

د. ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين .

هـ. ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح.

و. أنها ضريبة نسبية: إذ أن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.

بمعنى أنها تفرض على صافي أرباح الشركة بنسبة ثابتة واحدة وهذا السعر لا يتغير مهما تغير مقدار الربح.

ز. تعتمد هذه الضريبة على التصريح الإلجباري للمكلف: من خلال إرسال ميزانية جبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من ماي كل سنة لتحقيق أرباح تستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر و المتمثلة على الخصوص في :

- الأرباح المحققة في شكل شركات و العائدات من الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو فلاح.

- أرباح المؤسسات و إن كانت لا تمتلك إقامة أو ممثلين معينين إلا أنها تمارس نشاط من العمليات التجارية.¹

من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات فإن هذه الضريبة تضمن المزايا التالية:

-الشفافية : وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة.

-البساطة : سواء بالنسبة للمكلف أو لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها.

-الاقتراب من العدالة : من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكذلك بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.²

2- مجال تطبيق الضريبة على ارباح الشركات:

حسب المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تخضع للضريبة على أرباح الشركات:

¹ ملاكي فاطمة الزهراء، زواولة كريمة، النظام الضريبي على ارباح الشركات IBS في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015/2014، ص12- ص14.

² ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص27.

حسب مبدأ إقليمية الضريبة، تفرض الضريبة على ارباح الشركات على الأرباح المحققة بالجزائر سواء كانت تلك الأرباح الخاصة بالشركات الوطنية أو الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر ويترتب على ذلك، إلغاء التمييز السابق بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية وكذلك بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وبأخذ مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات الصيغة الإجبارية وكذلك الاختيارية ويتضح ذلك كما يلي:¹

أ. الشركات الخاضعة وجوبا للضريبة على أرباح الشركات:

ومن ضمن هذه الشركات التي تخضع وجوباً للضريبة على أرباح الشركات التالية:

- ❖ شركات الأموال: وتمثل في:
 - شركات الاسهم SPA؛
 - الشركات ذات المسؤولية المحدودة SRAL؛
 - المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة EURL؛
 - الشركات ذات التوصية بالأسهم CPA؛
 - المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي.
- ب. الشركات الخاضعة اختياريا للضريبة على ارباح الشركات:

- شركات التضامن.
- شركات ذات التوصية البسيطة.
- شركات المحاصة.²

"كما تطبق هذه الضريبة على أرباح الشركات التي حققت أرباحها في الجزائر خلال السنة المالية، وتكون هذه الضرائب مأخوذة من الربح الصافي أي بعد طرح جميع الأعباء القابلة للخصم أو التكاليف التي تتبع النشاط أو المصاريف التي تمس دورة الاستغلال ماعدا ذلك فإن كل الأعباء الأخرى غير قابلة للخصم في تحديد النتيجة النهائية".³

¹ مساعد عبد الباسط، مدى تطبيق الضرائب على الدخل وفق المعيار المحاسبي رقم 12 في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص36.

² شكال آسيا، أثر الضريبة على القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص49.

³ يوعون يجاوي نصيرة، جباية المؤسسة (دروس، تمارين، ودراسة الحالات)، الجزائر، 2011، ص90.

3- الحدث المنشئ للضريبة على أرباح الشركات:

شيدت الضريبة على أرباح الشركات منذ كانت الجزائر تتبع النظام الاشتراكي تغيرات كثيرة و متعددة كان لها الأثر السلبي على استقرار النظام الضريبي في الجزائر، وبتغير النظام الاشتراكي ودخول الجزائر إلى نظام الاقتصاد الحر تغير اسم الضريبة حيث كانت تسمى BIC (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية) إلى IBS (الضريبة على أرباح الشركات) و هذا طبقاً للمواد من 4 إلى 57 من قانون المالية سنة 1991 وقد بدأ تطبيق هذا القانون ابتداء من 01 جانفي 1992.¹

لقد مرت الضريبة على أرباح الشركات بعدة مراحل لتصل إلى المفهوم الحالي التي هي عليه اليوم حيث عرفت عدة تغيرات في معدلاتها وذلك كان تماشياً والظروف العامة للبلد والمقصود هنا تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث كان ذلك التأثير جلياً وواضحاً عبر مراحل التحولات التي كانت تعرفها الجزائر منذ فترة الاستقلال وإلى يومنا هذا، وبالنسبة للتغيرات في معدل IBS فقد عرفت هذه الضريبة تغيرات متعددة كانت ظاهرة وجلية للعيان نظراً للفارق الذي كان يظهر في تلك التغيرات من سنة إلى أخرى سندرجها في الجدول الموالي:²

¹ قدي عبد المجيد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري والألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20/21/2003، ص5.

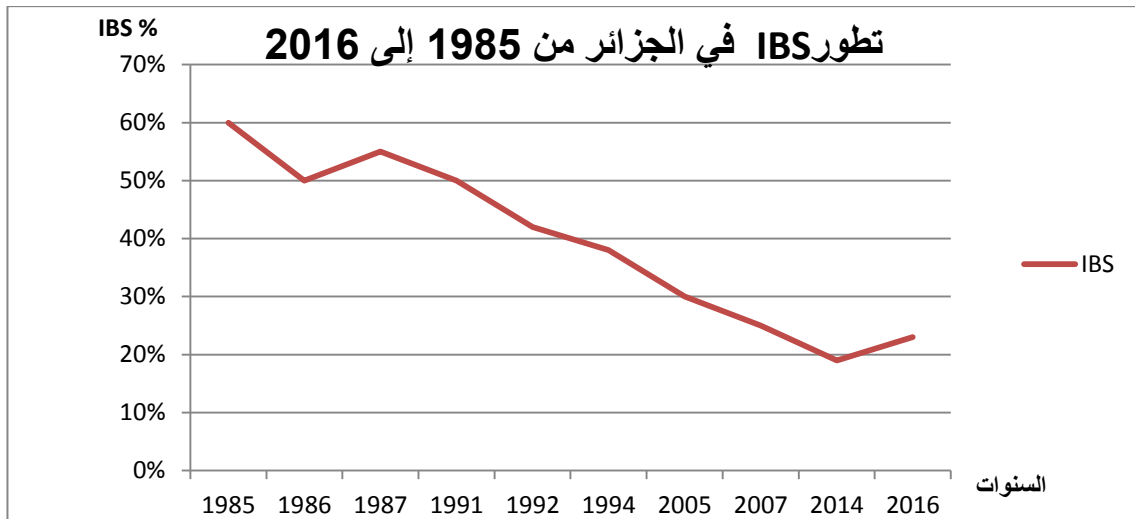
² بن علي محمود، سويسي محمد، مكانة الشريعة على ارباح الشركات IBS ضمن النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2014/2015، ص28.

الجدول رقم (1-1) : تغيرات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر (1985 إلى 2016).

الفترة	معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
قبل سنة 1985	60%
سنة 1986	50%
من سنة 1987 إلى سنة 1988	55%
من سنة 1989 إلى سنة 1991	50%
سنة 1992	42%
سنة 1994	38%
من سنة 1999 إلى سنة 2005	30%
من سنة 2006 إلى سنة 2007	25% و 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.
من سنة 2008 إلى سنة 2014	19% قطاع الانتاج + القطاع السياحي + 25% باقي القطاعات
من سنة 2015 إلى سنة 2016	23% بالنسبة للأشغال العمومية والسياحية ماعدا وكالات السياحة والأسفار، 19% بالنسبة للنشاطات الانتاجية، 26% لباقي النشاطات.

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على قانون الضرائب والرسوم المماثلة في قوانين المالية من 1985 إلى 2016.

الشكل رقم (1-1): تمثيل بياني لتطور IBS في الجزائر (من 1985 إلى 2016).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في قوانين المالية من 1985 إلى

2016.

الفرع الثاني: حساب الضريبة على أرباح الشركات وآجالها

1- حساب الضريبة على ارباح الشركات:

- تحدد نسبة الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:
- 10% بالنسبة لعوائد الديون و الودائع و الكافلات. ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتماداً ضريبياً يخصم من فرض الضريبة النهائي؛
- 40% بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعاً محرراً؛
- 24% بالنسبة:

* للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛

* للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر؛

* للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.

- 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.

غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.¹

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة. تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه.

عدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26%.

بغض النظر عن أحكام المادة 4 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يقصد بأنشطة إنتاج السلع تلك المتمثلة في استخراج أو صنع أو تشكيل أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوضيب أو العرض التجاري بغرض إعادة بيعها.

¹ المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص60.

لا تشمل عبارة " أنشطة الإنتاج " المستعملة كذلك في هذه المادة، الأنشطة المنجمية والمحروقات.

ويقصد بأنشطة البناء والأشغال العمومية والري المؤهلة لمعدل 23%، الأنشطة المسجلة بتلك الصفة في السجل التجاري والتي يترتب عليها دفع الإشتراكات الاجتماعية الخاصة بالقطاع.¹

2- آجال الضريبة على أرباح الشركات:

1-2 نظام الدفع التلقائي (الأقساط الوقتية): تمثل هذه الطريقة الأداة الأساسية لدفع الضريبة على أرباح الشركات. حسب هذا النظام، يجب أن تُحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف بالضريبة نفسه وتُسدّد تلقائياً إلى صندوق قابض الضرائب دون إصدار مسبق للجدول من طرف مصالح الضرائب.

2-2 نظام الاقتطاعات من المصدر: يخص هذا النظام بعض المداخل التابعة للضريبة على أرباح الشركات، وهي:

- المداخل المحققة من طرف المؤسسات الأجنبية ؛
- مداخل رؤوس الأموال المنقولة ؛
- إيجار القاعات أو المساحات لإحياء الحفلات أو لتنظيم اللقاءات والمنتقيات والتجمعات وكذا تنظيم الأعياد السوقية.

الدفع التلقائي:

يتضمن نظام الدفع التلقائي ثلاثة أقساط ووقتية والتي يجب تسديدها خلال نفس السنة المالية ويجب دفع متبقى التصفية بعد اختتام السنة المالية.

تسدّد الأقساط خلال الآجال التالية :

الجدول رقم (1-2): تسديدات اقساط الضريبة على ارباح الشركات.

الاقساط	آجال الدفع
التسبيق الأول	من 20 فيفري إلى 20 مارس من السنة (N)
التسبيق الثاني	من 20 ماي إلى 20 جوان من السنة (N)
التسبيق الثالث	من 20 اكتوبر إلى 20 نوفمبر من السنة (N)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد المادة 356، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، سنة 2015، ص 117.

- يحسب القسط الأول = 30% من الضريبة (N-2)؛

¹ عبد القادر شلال، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015-2016، ص 48-ص 49.

- يحسب القسط الثاني = 30% من ضريبة (N-1)؛

- يحسب القسط الثالث 30% من ضريبة (N-1).

حيث تعادل قيمة كل تسبيق 30% من الربح الضريبي للسنة الماضية . كما يتم حساب رصيد التصفية النهائي على النحو التالي:

تظهر في هذا الصدد ثلاثة حالات لرصيد التصفية النهائي تتمثل في ما يلي:

- إما أن يكون مجموع التسبيقات يساوي مبلغ الضريبة المستحقة؛

- إما أن يكون هناك فائض في التسديد ناتج عن كون مجموع التسبيقات المدفوعة أكبر من مبلغ الضريبة المستحقة، وعندها يكون رصيد التصفية سالباً، في هذه الحالة يجب على إدارة الضرائب دفعه للشركة أو إحالته إلى السنة الموالية؛ يرحل إلى السنة الموالية أي يخصم من التسبيق الأول والثاني من السنة (N+1)؛

قد يظهر رصيد التصفية موجباً، نتيجة كون مجموع التسبيقات أصغر من مبلغ الضريبة المستحقة، مما يعبر عن نقص في التسديد، وجب على المؤسسة دفعه إلى الإدارة الجبائية قبل 15 أفريل من السنة الموالية¹.

وبهدف حساب الضريبة على أرباح الشركات، تطبق الشركة معدلات محددة للضريبة على الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة، وتتكون هذه الأخيرة من مجموع رقم الأعمال التي حققتها الشركة بعد أن تطرح منها المصاريف التي تخصم وفق القواعد التي حددها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3- حالة التوقف عن النشاط أو التنازل:

في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي مازالت لم تفرض عليها الضريبة.

يعد سحب الاعتماد المقرر في المادة 141 من القانون المتعلق بالنقد والقرض كإنهاء للنشاط ويجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا مفتش الضرائب بالتنازل أو التوقف عن النشاط ضمن أجل عشرة (10) أيام، كما هو محدد أدناه، وأن يحيطوه علماً بالتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعلياً، وكذا عند الاقتضاء، اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه. ويسري تاريخ العشرة (10) أيام ابتداء من:

- اليوم الذي ينشر فيه البيع أو التنازل في جريدة الإعلانات القانونية إذا تعلق الأمر ببيع أو تنازل عن محل تجاري؛

¹ محمد حمر العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 43.

- اليوم الذي يسلم فيه المشتري أو المتنازل له إدارة الإستغلالات إذ تعلق الأمر ببيع أو تنازل عن مؤسسات أخرى؛
- اليوم الذي أغلقت فيه نهائيا المؤسسات، إذا تعلق الأمر بوقف النشاط؛
- تاريخ السحب إذا تعلق الأمر بسحب اعتماد.¹

الفرع الثالث: آلية تحصيل الضريبة على أرباح الشركات.

1) كيفية دفع الاقتطاع المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات:

يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يدفعون المبالغ الخاضعة للضريبة، القيام باقتطاع من المصدر على أرباح الشركات، عند دفع هذه المبالغ إلى المؤسسات الأجنبية وذلك حسب الكيفيات المحددة في المادتين 158 و159.

يسلم للمعنين وصل يستخرج من دفتر ذي قسائم، تقدمه الإدارة.²

المادة 158: يحسب مبلغ الدفع بتطبيق النسبة المعمول بها على مدفوعات الفترة.³

المادة 159: 1- يلزم بدفع الحقوق في العشرين يوميا (20) الأولى التي تلي الشهر أو الثلاثي الذي تمت فيه الاقتطاعات من صندوق قابض الضرائب المختلفة الذي يتبع له مقر أو سكن الأشخاص أو الشركات، والمؤسسات والجمعيات التي تدفع المبالغ الخاضعة للضرائب.

1- يرفق لكل دفع جدول إشعار في نسختين يكون مؤرخاً وموقعاً من قبل الجهة القائمة بالدفع.

يجب أن يوضح جدول الأشعار الذي تسلمه الإدارة، على الخصوص، ما يلي:

- تسمية الهيئة الجزائرية صاحبة الأشغال وعنوانها؛
- اسم الشركة وعنوان مقرها، والمكان الذي تنجز فيه المؤسسة الأجنبية أشغالها في الجزائر أو تؤدي فيه خدماتها؛
- رقم التعريف الجبائي الخاص بالمؤسسة الأجنبية؛
- الشهر الذي تمت فيه الاقتطاعات؛
- طبيعة الأشغال أو الخدمات المنجزة؛
- المبلغ الإجمالي الكلي للمدفوعات الشهرية التي تمت والمبلغ الكلي للاقتطاعات المطابقة لها.

¹ المادة 195، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص78.

² المادة 157، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص63.

³ المادة 158، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص63.

في حالة عدم الدفع خلال شهر معين، يجيب إيداع جدول إشعار يتضمن علامة " لا شيء" ويبين أسباب عدم القيام بالدفع، ضمن الشروط المقررة أعلاه.¹

يجب على المؤسسات المصرفية قبل إجراء أي تحويل الأموال أن تتأكد من أن الالتزامات الجبائية الواقعة على كاهل المؤسسات الأجنبية، قد استوفيت بكاملها.

ولهذا الغرض وتدعيماً لملف التحويل، يتعين على المؤسسة تسليم شهادة تثبت دفع الضريبة، وتسلم هذه من طرف قابض الضرائب المختلفة الكائن بمقر إنجاز الأشغال.²

2) التزامات المكلف بالضريبة على أرباح الشركات:

إن الشركات التي تخضع للضريبة على أرباح الشركات عليها التزامات اتجاه مصلحة الضرائب، وبالتالي تستجيب لما تطلبه مفتشية الضرائب، وهذه الواجبات تتعلق بالتصريح بالوجود بالنسبة للشركات، وكذلك إذا غيرت هذه الشركات مكان الخضوع للضريبة وكذا في حالة تحويل أو تحويل أو تعطيل الشركات.

- **الالتزامات الجبائية:** تتمثل هذه الالتزامات في التصريحات التالية:

1- التصريح بالوجود: إن الأشخاص الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات لا بد عليهم في 30 يوماً التي تلي تاريخ بداية النشاط أن يكتبوا لدى مفتشية الضرائب المباشرة وذلك بتصريح مطابق للنوع المقدم من قبل إدارة الضراب، ويجب أن يكون هذا التصريح يحتوي على الاسم واللقب، العنوان التجاري، العنوان بالجزائر أو خارجها هذا إذا كان الشخص المعنوي من جنسية غير جزائرية، هنا يكون التصريح المرفوق بعقود الدراسات والخدمات الموكلة لهم بالجزائر وفي حالة وجود وحدات أخرى تابعة للمؤسسات الرئيسية يكون التصريح بالوجود الإجمالي مع ذكر المعلومات المبينة سابقاً.

2- التصريح بالنتيجة: إن القانون يفرض على المستغل التصريح الخاص بالنتيجة وإيداعها مرفوقاً بالوثائق المختلفة لدى مفتشية الضرائب.

- **الالتزامات المحاسبية:** إن الشركات عند مسكها للمحاسبة تظهر فيها كل ما يتعلق بنشاطها والمصاريف التي صرفت أثناء النشاط، والنفقات الأخرى تساعد المؤسسات في استخلاص النتيجة الصحيحة من خلال المحاسبة وبالتالي فإن مفتشية الضرائب تنظر في هذه الدفاتر وتتأكد من صحة النتيجة المقدمة لها من قبل هذه الشركات.³

¹ المادة 159، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 63.

² بن اعمار منصور، الضريبة على أرباح الشركات IBS، حسب تعديلات قانون المالية 2010 لطلبة المعاهد العليا والجامعات و كل المتخصصين في الاقتصاد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 26.

³ منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 136-139.

3) تحصيل الضريبة على أرباح الشركات:

ان الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات و هذا قبل الفاتح ماي من كل سنة لدى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامة المؤسسة الرئيسية أو مكان ممارسة النشاط.

هذا التصريح يجب أن يمضي عليه الشخص الذي عينته المؤسسة ليمثلها عند مفتشية الضرائب المباشرة. و فيما يخص اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية بالجزائر و التي تعمل مؤقتا عن طريق عقد، فالاقتطاع يتم عن طريق شخص طبيعي أو معنوي على مجموع رقم الأعمال المدفوع لهذه الشركات و هذه الحقوق التي على عاتق الشركة تدفع لدى قابض الضرائب المختلفة الذي يسلم بالمقابل ملخص عن الدفع أو وصل عن طريق الدفع بالبلدية التي تم فيها تحقيق الأشغال و هذا قبل 15 من الشهر الموالي لشهر تلقي المدفوعات و كذلك أسس اقتطاع من المصدر بنفس النسبة و يخص الشركات المستفيدة من مداخل القيم العقارية و مداخل قيم الودائع و الإيداعات المسبقة و هذا الاقتطاع يعطي حق دين ضريبي.¹

4) الأعباء القابلة للخصم:

يحدد الربح الخاضع للضريبة انطلاقا من النتيجة المحاسبية للمؤسسة. غير أنه فيما يخص الضريبة، يتعين أن تُضاف إلى النتيجة المحاسبية تصحيحات شبه محاسبية من أجل الأخذ بعين الاعتبار للقواعد الجبائية الخاصة، تخصص النتيجة المحاسبية من إعادة الإدماج (التصحيحات الجبائية) والحسومات (التصحيحات السلبية). تظهر هذه التصحيحات في جدول "تحديد النتيجة الجبائية" الذي يجب إرفاقه بالتصريح السنوي للنتائج. يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية.

وتحسب النتيجة المحاسبية والجبائية لكي نتحصل على مبلغ بعد فرض الضريبة على أرباح الشركات وفق العلاقة التالية:²

النتيجة المحاسبية = إيرادات محسوبة - أعباء محسوبة

النتيجة الجبائية = إيرادات خاضعة للضريبة - أعباء قابلة للخصم

الضريبة على أرباح الشركات = الربح الجبائي × المعدل الضريبي

¹ فاطمي كمال، صادقي جمال، الضريبة على أرباح الشركات IBS، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية المطبقة في شعبة المحاسبة والضرائب، ملحق جامعة خميس مليانة، 2001، ص16.

² المديرية العامة لضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07->

14-21-5-28-05-2014-02-55/379-13-02-14، 2016/07/14، 13:52.

تشكل النتيجة الجبائية قاعدة حساب الضريبة على أرباح الشركات. في حالة عجز جبائي، لا تخضع الشركة للضريبة، ويُنسب العجز (بعض الشروط) إلى أرباح جبائية أخرى (مستقبلية أو ماضية).

1. تخفيضات ممنوحة على مبلغ الضريبة على أرباح الشركات بعنوان الإيرادات المتأتية من الأنشطة التي تمارس في بعض مناطق أقصى الجنوب:

تستفيد المداخل المتأتية من النشاطات التي تمارس في ولايات تندوف وأدرار وتمنراست وإيليزي، إعتباراً من 01 جانفي 2005، بصفة إنتقالية ولمدة خمس (05) سنوات، من تخفيض بمعدل 50 % على مبلغ الضريبة على أرباح الشركات.

2. تخفيضات ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولايات الجنوب والهضاب العليا:

دفع الإشتراكات الخاصة بالمنح العائلية و الإقتطاعات الإجتماعية الأخرى المعمول بها.

3. الأعباء الإجتماعية : تعد الإشتراكات في مختلف أنظمة الإيدار الإجتماعية (التأمينات، المرض، البطالة، حوادث العمل، منح عائلية) قابلة للخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة.

4. الأعباء المالية : الفوائد وأرباح الصرف والأتعاب ومصاريف المساعدة التقنية ومصاريف المقر وكذلك الأتاوى المستحقة عن البراءات ورخص الإستعمال وعلامات الصنع وغيرها من المصاريف المالية الخاصة بالإقتراضات المبرمة خارج الجزائر.

ملاحظة : فيما يخص الفوائد وأرباح الصرف وغيرها من المصاريف المالية الخاصة بالإقتراضات المبرمة خارج الجزائر، ومصاريف المساعدة التقنية والأتعاب المدفوعة بعملة أخرى غير العملة الوطنية، فإن خصمها لفائدة المؤسسات التي تدفعها، مرهون باعتماد التحويل الذي تسلمه السلطات المالية المختصة.

وفيما يخص هذه المؤسسات نفسها، تخصم مصاريف المقر في حدود 1 % من رقم الأعمال في مجرى السنة المالية المطابقة لالتزامها.

5. مبالغ أجور الكراء والأعباء الإيجارية : (مبالغ أجور كراء المحلات المهنية والعتاد) : يتم هذا الخصم بعنوان السنة المالية التي استحققت فيها مبالغ أجور الكراء أو أصبحت سارية دون مراعاة لتاريخ دفعها؛ كما تطبق أيضا قابلة خصم مبالغ أجور الكراء فيما يخص عقد الاعتماد الإيجاري.

6. أقساط التأمين: تعد قابلة للخصم عندما تضمن أصول المؤسسة أو خسائر الاستغلال.

7. المهام و مصاريف النقل و التنقل؛¹

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

8. مصاريف الصيانة و الإصلاح؛

9. مختلف مصاريف التسيير، مصاريف المكتب، البريد والمواصلات، الإشهار؛

10. يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، شريطة إثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/ أو الطبيعيين وفي حد أقصاه (30.000.000 دج).

11. تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الإمتصاص الأصلي.

12. الأعباء المتعلقة بالبحث العلمي:

- مبلغ نفقات التسيير المترتبة عن عمليات البحث العلمي أو التقني.

- تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمائة 10 % من مبلغ هذا الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار (100.000.000 دج) النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث.

II . تعد الأرصدة كخصومات تحسب على نتائج السنة المالية لغرض مواجهة، بشكل لاحق، تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبنية بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية خلال السنة المالية والمتواجدة دائما عند اختتام السنة المالية المذكورة.

لا يكون الخصم من الرصيد إلا بصفة مؤقتة وتكون مساهمتها النهائية متصلة بإنجاز الخسارة أو العبء الموجه لتغطيته.

III. الاهتلاكات:

تمثل الاهتلاكات إثبات إنقاص قيمة الاستثمارات التي تسمح بإعادة تشكيل الأموال المستثمرة.

تخضع خصم هذه الاهتلاكات للشروط التالية:

يجب أن تحتوي الاهتلاكات على عناصر الأصول المثبتة الخاضعة لإنقاص القيمة بفعل استعمال الوقت والتغيير التقني وغيره من الأسباب.

يجب أن تكون الاهتلاكات موافقة أساسا لإنقاص القيمة الفعلي الذي يلحق العناصر التي سيتم إهلاكها (السجلات الحسابية)؛¹

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

تحسب الاهتلاكات كل سنة بحيث يسمح مبلغها المتراكم بإعادة تشكيل سعر كلفة التثبيت القابل للاستهلاك عند انقضاء المدة العادية للاستعمال.

ملاحظة:

تحدد قاعدة حساب سنوات الاهتلاك القابلة للخصم بالنسبة للسيارات السياحية، بقيمة شراء موحدة قدرها 1.000.000 دج.

لا يطبق هذا السقف عندما تشكل السيارة إذا كانت السيارات تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.

يمكن معاينة العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز مبلغ 30.000 دج خارج الرسم كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية المتصلة بها.

تسجل الأملاك المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية.

IV . الضرائب والرسوم:

إن الضرائب والحقوق والرسوم الواقعة على عاتق الشركة تمنح الحق في الخصم باستثناء الضريبة على أرباح الشركات.

يجب أن تكون هذه الضرائب مخصومة من نواتج السنة المالية التي تم خلالها تحصيلها أو أصبحت مستحقة الدفع (الرسم العقاري، الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي، رسم التطهير).

V . تأجيل العجز:

يعتبر العجز المسجل خلال السنة المالية على أنه من عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفف من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية. وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز، وبعد ذلك يتم فقده¹.

5) الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات:

في إطار تشجيع الاستثمار وخاصة في المناطق الفقيرة وخفض معدلات البطالة والسعي وراء زيادة حجم المادة الخاضعة للضريبة قدم المشرع الضريبي مجموعة من الإعفاءات المؤقتة والدائمة.

أ- الإعفاءات المؤقتة:

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

- تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة ولمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ انطلاق الاستغلال النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستفيد من اعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و ترتفع المدة من ست (6) سنوات اذا كانت هدة النشاطات في منطقة يجب ترفيتها.
- تستفيد من إعفاء لمدة خمس (5) سنوات الوكالات السياحية، عمليان البيع والخدمات الموجهة لتصدير ماعدا النقل البحري والجوي، وإعادة التأمين والبنوك كما لا يمنح الإعفاء إلا للمؤسسات التي تلتزم بإعادة استثمار الأرباح المحققة من هذه العمليات.
- تستفيد من إعفاء لمدة عشر (10) سنوات المؤسسات السياحية المحدثة باستثناء شركات الاقتصاد المختلط.
- تستفيد الشركات التي لها مقر جبائي في كل من ولاية اليزي، أدرار، تندوف وتمنراست من تخفيض بنسبة 50% من الضريبة لمدة خمس (05) سنوات، لا يشمل هذا الإعفاء الشركات العاملة في قطاع المحروقات إلا الممارسة لأنشطة توزيع وتسويق المنتوجات النفطية.
- ب. الإعفاءات الدائمة:

في إطار تحقيق العدالة الضريبية يقدم المشرع الضريبي مجموعة من الإعفاءات تخص النشاطات المنخفضة الأرباح حيث:

- تعفى كليا من الضريبة على أرباح الشركات التعاونيات الاستهلاكية التابعة للهيئات العمومية، وصناديق التعاونيات الفلاحية فيما يتعلق بالعمليات المصرفية، التأمين والمتخصصة للتمويل والشراء.
 - كما تعفى المؤسسات التابعة لجمعيات المعوقين والمداحيل المحققة من طرف الفرق المسرحية.¹
- 6) الغرامات والعقوبات:**

إن كل أنواع الضرائب تكون لسبب أو لآخر محل زيادة في الضريبة، و يمكن أيضا أن تفرض عليها غرامة مالية لعدم الامتثال للقانون أو ربما لتحايل المؤسسة على القانون و بالتالي فإن الشركات يمكن أن يكون لها زيادة في الضريبة أو حتى غرامات.

و في حالة مخالفة تقوم الإدارة الضريبية بفرض غرامات و عقوبات على المكلفين بالضريبة و يمكن التمييز بين نوعين من الغرامات:²

¹ المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 51-52.

² ملاكي فاطمة الزهراء، زراولة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أ) الزيادات بسبب عدم التصريح أو التأخير في تقديمه: 1) حسب المادة 192 تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات. ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%.

تخفف هذه الزيادة إلى 10% أو 20% ضمن الشروط المحددة في المادة 322.

إذا لم يصل التصريح إلى الإدارة خلال أجل قدره ثلاثين (30) يوماً اعتباراً من تاريخ التبليغ في ظرف موسى عليه مع إشعار بالاستلام والقاضي بوجوب تقديم هذا التصريح في هذا الأجل، تطبق زيادة بنسبة 35%.

2) يترتب على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم في الآجال المحددة، أو عند إثبات تصريحه، الوثائق والمعلومات المطلوبة بموجب المواد 152 و 153 و 180 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، دفع غرامة جبائية قدرها 1.000 دج وهذا في كل مرة يسجل فيها إغفال الوثائق المقدمة أو عدم صحتها.

في حالة عدم تقديم الوثائق المطلوبة خلال أجل ثلاثين (30) يوماً ابتداء من تاريخ الإنذار الموجه إلى المعني بالأمر، في ظرف موسى عليه مع إشعار بالاستلام، تفرض الضريبة تلقائياً ويضاعف مبلغ الحقوق بنسبة 25%.

تعد التصريحات الخاصة المقرر في المواد 18، 28، 44، 53، 59 والوثائق المرفقة بها، والتي تستعمل في مراقبة الدخل الوارد في التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي كوثائق إثبات من أجل تطبيق أحكام المقطعين 1 و 2 من هذه الفقرة.

3) يترتب على عدم تقديم أو الإيداع غير الكامل للوثائق المطلوبة بموجب أحكام المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، خلال أجل قدره ثلاثين (30) يوماً ابتداء من تاريخ التبليغ، في ظرف موسى عليه مع إشعار بالاستلام، تطبيق غرامة بمبلغ 500.000 دج. إذا لم تحترم المؤسسة إلزامية التصريح وتعرضت للمراقبة، فإنه زيادة على الغرامة السالفة الذكر، يتم فرض غرامة إضافية تساوي 25% من الأرباح المحولة بطريقة غير مباشرة، وذلك بمفهوم أحكام المادة 141 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.¹

ب) الزيادات بسبب نقص في التصريح: 1) حسب المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ينص على انه عندما يصرح مكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلاً أو ربحاً ناقصاً أو غير صحيح، يزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أحل بها بنسبة:

- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه؛

¹ المادة 192، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 75.

- 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج ويقل عن مبلغ 200.000 دج أو يساويه؛
- 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.

2) عند القيام بأعمال تدليسية، تطبق زيادة موافقة لنسبة الاخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة.

توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة.

لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50%. وعندما لا يدفع أي حق، النسبة ب100%.

تطبق نسبة 100% كذلك، عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المصدر.

يقصد بالأعمال التدليسية، خاصة:

أ. إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، وخاصة المبيعات بدون فاتورة.

ب. تقديم وثائق مزورة أو غير مصححة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على تخفيض أو خصم أو اعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.

ج. القيام عمداً بنسيان تقييد أو اجراء قيد في حسابات، أو القيام بتقييد أو اجراء قيد في الحسابات غير مصحح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 أو 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها. لا يطبق هذا الحكم إلا على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها.

د. قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق بطرق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.

هـ. كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هو مبين في التصريحات المودعة.

و. ممارسة نشاط غير قانوني. يعتبر كذلك، كل نشاط غير مسجل و/أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة، تتم ممارسته كنشاط رئيسي أو ثانوي.

3) تجمع الزيادات المقررة في المقطع الأول من هذه المادة، عند الاقتضاء، مع تلك المقررة في المادة 192 (المقطعان الأول والثاني).

4) يمكن أن يصحح تلقائياً تصريح المكلف بالضريبة الذي ارتكب مخالفة للتنظيم الاقتصادي خلال السنة السابقة والخاص بفرض الضريبة. وفي هذه الحالة، تطبق الزيادات المقررة في المقطع الأول أعلاه، على الحقوق المطابقة للزيادة.

5) كما تطبق الزيادات المقررة في هذه المادة وفي المادة 192 في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط أو ممارسة المهنة.¹

ج) الغرامات الجبائية:

• حسب المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من القانون، بدفع غرامة جبائية محددة ب 30.000 دج، وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

• تخضع الشركات والأشخاص المعنويين الآخرين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات الذين يدفعون إما مباشرة أو عن طريق الغير، المبالغ المذكورة في هذه المادة، إلى أشخاص لا يكشفون عن هويتهم ضمن الشروط المقررة في المادة 176، لدفع غرامة جبائية تحسب بتطبيق ضعف النسبة القصوى للضريبة على الدخل الإجمالي على المبالغ المدفوعة أو الموزعة.

• يعاقب بغرامة تقدر بخمسة آلاف دينار جزائري (5.000 دج) المكلفين بالضريبة المنتمين للنظام الجزائي أو التقدير الإداري والذين لا يمسكون الدفاتر المرقمة والمسجلة المنصوص عليها في المادتين 15-12 و30 من هذا القانون.²

المطلب الثاني: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية

يشتمل هذا المطلب على عدة فروع، أولها عبارة عن مفهوم القرار التمويلي، أما الفرع الثاني فيمثل التصنيفات المختلفة لمصادر التمويل، الفرع الثالث يتمحور حول العوامل المؤثرة في قرار التمويل، أما الفرع الرابع والأخير فهو عبارة عن أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل

الفرع الأول: مفهوم القرار التمويلي

يبحث قرار التمويل في الكيفية التي تحصل بها المؤسسة أو المستثمر على الأموال الضرورية للاستثمارات. وهذا القرار (قرار التمويل) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله، وبما أن الموارد المالية محدودة، فيجب على المستثمر أو المؤسسة اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة والتقليص من أخطار الإفلاس.³

¹ المادة 193، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 75-76.

² المادة 194، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص 76-77.

³ مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، ص 2.

الفرع الثاني: التصنيفات المختلفة لمصادر التمويل

ويقصد بمصادر التمويل المصادر المتاحة لحصول المؤسسات الاقتصادية على الاموال اللازمة لتغطية احتياجاتها الاستثمارية ويمكن تصنيفها كالتالي:

- من حيث المصدر: مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة ومخصصات الاهتلاك، ومصادر خارجية كالاقتراض وإصدار السندات، والزيادة في رأس المال ... الخ.
 - من حيث الملكية: وتشمل المصادر المملوكة كالأرباح المحتجزة والزيادة في رأس المال والاحتياطات، والمصادر المقترضة كالقروض البنكية والايجار التمويلي... الخ.
 - من حيث المدة: وتشمل المصادر القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.
- أ) مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة، أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية".¹

ولذا يعتبر التمويل الذاتي أحد مصادر التمويل الداخلي للمؤسسة، باعتباره تمويلًا ناتجًا عن النشاط العادي للمؤسسة.

1- التمويل الذاتي: هو تلك الموارد المالية الجديدة المتكونة من النشاط الاساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية.² و التمويل الذاتي هو قيمة المورد الداخلي الموجه من طرف المؤسسة إلى تمويل استثماراتها.³ ويمكن حساب التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:⁴

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

1-1 مكونات التمويل الذاتي:

- **الاهتلاكات:** هو الإثبات المحاسبي الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الإنتاجية أو الاجتماعية.

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية " مدخل اتخاذ القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص413.

² بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2011، ص259.

³ مصباح عائشة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2005، ص64.

⁴ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص417.

- **المؤونات** : تعتبر مصاريف وهمية لا ينتج عنها تدفق نقدي خارجي، وتعرف على أنها مقابلة الانخفاض غير العادي في قيمة الأصول، وعلى المؤسسة ان تسعى إلى تفادي هذا الانخفاض عن طريق رصد مبالغ لمقابلة الانخفاض المتوقع.

- **النتيجة غير موزعة (الأرباح المحتجزة)**: هو ذلك الجزء المتبقي من النتيجة الصافية بعد توزيعها على ذوي الحقوق من مساهمين، مسيرين، عمال، وتعتبر النتائج غير موزعة مصدرا مهما مرغوبا فيه لتقوية المركز المالي للمؤسسة و لمواجهة حالات الإحلال، التجديد، والتوسعات متى امكن ذلك ، وتحسب تكلفتها كما يلي:¹

$$Ke = \frac{DI}{Po} + g$$

حيث: Ke = تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة؛

DI = توزيعات الأرباح المتوقعة لحملة الأسهم العادية في العام القادم؛

Po = السعر السوقي للسهم الحاضر؛

g = معدل النمو المتوقع في توزيعات الأرباح المحتجزة لحملة الأسهم العادية.

- **التمويل عن طريق فتح رأس المال**:

• **الأسهم العادية**: هي عبارة عن وسيلة من وسائل التمويل طويلة الأجل، وتعرف على أنها وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة، تطرح للاكتتاب العام ولها قابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة من سواء حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاق. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$Ka = \frac{Divt}{Po(1 - f)} + g \times 100$$

حيث:

Ka: تكلفة الاسهم العادية؛ Divt: الارباح المتوقعة لكل سهم؛

f: تكلفة إصدار أسهم؛ Po: القيمة السوقية للسهم؛

g: الزيادة المتوقعة في الارباح الموزعة للسهم.

¹ كروان لعور، أثر أساليب التمويل على الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2015/2014، ص5.

• الأسهم الممتازة:

هي مستندات ملكية تصدرها المؤسسات لتزود برؤوس الأموال عند الحاجة مثلها مثل الأسهم العادية إذ هي تمثل الأخرى ملكية المساهم الممتاز لجزء من المؤسسة ويتوقف ذلك الجزء ما على بحوزته من تلك الأسهم، ويطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، ولها ثلاث أنواع: أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء، الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية بشروط يحددها قانون المؤسسة، أسهم ممتازة قابلة للإعادة، و تحسب تكلفتها كالتالي :

$$Kps = \frac{Dps}{Nps}$$

حيث:

Dps: حصة السهم من الربح؛ Nps: صافي سعر السهم.

ب) مصادر التمويل الخارجي:

يلجأ المشروع إلى التمويل الخارجي وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت أو أجنبية بواسطة التزامات مالية سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية، ولهذا التمويل مصدرين، تمويل خاص يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات، وتمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها والذي يكون في شكل قروض بنكية وسندات خزينة.¹

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

1- **تكلفة الاقتراض:** تعتبر تكلفة الاقتراض من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل، وترتبط بعدة عوامل كطبيعة التمويل وحالة السوق ومدة القرض، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن ضعف المقدرة على التفاوض مع الوسطاء الماليين يرفع من تكلفة القروض البنكية، وهذا كلما كانت المؤسسات صغيرة. ويرى "شندلر" * بأن لتكلفة الاقتراض تأثير على نسبة القروض بالهيكل المالي للمؤسسة، حيث أنه كلما زادت هذه التكلفة عن معدل العائد على الاستثمار، كلما أدى ذلك إلى التقليل من الاقتراض. وهو الأمر الذي أكدته دراسة " تاجارت" التي أشارت إلى أن تكلفة الاقتراض تكون محدداً أساسياً لنسبة الاقتراض بالهيكل التمويلي.

¹ حسن أحمد توفيق، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 387.

* أوسكار شندلر: من مواليد 28 أبريل 1908، وتوفي بتاريخ 9 أكتوبر 1974، هو رجل أعمال ألماني ومؤسس أحد المصانع للأدوات المنزلية وعضو بالحزب النازي الذي انضم إليه عام 1939. اشتهر شندلر بسبب إنقاذه لأرواح ما يربو على 1200 يهودي من المحرقة في بولندا خلال فترة الحرب العالمية الثانية عن طريق تشغيلهم في مصانع المينا والذخيرة بعد إقناع القيادة النازية بالفائدة الاقتصادية العائدة من تشغيل اليهود.

- 2- **المردودية:** إن المردودية التي تدرس هنا هي مردودية الأصول، والتي تسمى أيضا المردودية الاقتصادية. ويرجع الإطار النظري الذي يضع العلاقة بين معدل الاستدانة ومردودية الأصول إلى نظرية التمويل حسب ترتيب أفضلية مصادر التمويل. حيث يقول " مايرز " أن المؤسسات تفضل التمويل الداخلي على الديون أو الأسهم إذا كانت الموارد الداخلية تسمح بذلك (تمويل ذاتي). ويمكننا أن نقول أنه كلما كانت المؤسسة ذات مردودية، كلما قل لجوءها إلى الديون. لأنه إذا افترضنا ثبات احتياجات المؤسسة، فإن مردودية مرتفعة لأصولها تعني أيضا قدرة عالية لخلق موارد داخلية، وبالتالي لجوء أقل إلى الديون.
- 3- **حجم المؤسسة:** إن اختلاف أحجام المؤسسات سيغير من مقدرة البعض منها على الاقتراض من عدمه، فالمؤسسات ذات الأحجام الكبيرة التي عادة ما يتسم نشاطها بقدر من التنوع، تتعرض لمخاطر الإخفاق بدرجة أقل، وسيكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة. وعلى العكس من ذلك، فإن المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة يتركز نشاطها في منتج أو منتجين مما يجرمها من عملية الاقتراض خوفاً من التعرض إلى مخاطر العجز المالي وخروجها من السوق، وبهذا فإن حجم المؤسسة يلعب دوراً كبيراً في مقدرة المؤسسة على الاقتراض أو الاعتماد على التمويل الذاتي أو إصدار أسهم جديدة.
- 4- **هيكل الأصول:** لقد كشفت نتائج الدراسات عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونسبة الاقتراض، فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول، كلما زادت اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها " مارش " حيث كشفت دراسته أن تمويل المقرضين للأصول الثابتة سوف يعرضهم لمخاطر أكبر بسبب الانخفاض الكبير الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول في حالة التصفية.
- 5- **نوعية الصناعة:** تجد نوعية الصناعة تبريرها في أن المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط تواجه نفس المحيط الاقتصادي (المنافسة)، والتكنولوجي (تكاليف، تقادم العتاد،.....). وعليه، يمكننا القول بأن المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لها مستويات استدانة متقاربة، في حين تختلف هذه المعدلات ما بين القطاعات.
- 6- **معدل نمو المؤسسة:** تلعب فرص النمو بالمؤسسة دوراً هاماً عندما تسمح هذه الفرص بتغيير الاستدانة الحالية للمؤسسة والتحكم بها مستقبلاً. وقد اختر هذا الفرض في أغلب الأحيان بنجاح، في حين تمارس المردودية أثر غامضاً: فهي تحسن القدرة على الاستدانة، وفي نفس الوقت وفي نفس الوقت تقلل من اللجوء إلى الديون. ويظهر النمو عادة كمتغير يشرح المستوى المرتفع للديون، وكلما كان النمو مرتفعاً، كلما كان احتياجات التمويل كبيرة.
- 7- **الوفورات الضريبية البديلة:** هي المنافع التي تحققها المؤسسة من غير الفوائد، حيث أن المؤسسات ذات الوفرات الضريبية المرتفعة مقارنة مع دخلها، تلجأ إلى الاقتراض بشكل قليل مقارنة مع المؤسسات المشابهة، وأن قرار التمويل للمؤسسة يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، حيث أن عملية قيام المؤسسة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائد ضريبية مقارنة مع قيام المؤسسة بإصدار أسهم جديدة لتمويل هذه الاستثمارات وذلك لطرح الفوائد على القروض من دخل المؤسسة قبل الفوائد.

8- مخاطر التشغيل: يميل خطر نشاط المؤسسة إلى تحديد لجوؤها للاقتراض، وهذا بسبب أنه عند مستوى استئانة معين، فإن خطر العجز يزيد من تذبذبات التدفقات الناتجة عن الاستغلال.

9- درجة تذبذب المبيعات: كشفت دراسة "تتمان وويسلز" عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التقلب في المبيعات ونسبة الاقتراض بالهيكل المالي، حيث أنه كلما اتسمت مبيعات المؤسسة بالاستمرار، كلما حفزها ذلك على الاعتماد أكثر على القروض نظراً لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. في حين كشفت دراسة "هندي" عن عدم وجود علاقة بين درجة التقلب في المبيعات ونسبة الاقتراض.¹

الفرع الرابع: أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل أ) أثر ضريبة الأرباح على تكلفة رأس المال:

تتعدد مصادر التمويل بالنسبة لأي مؤسسة من إصدار لأسهم عادية (الأموال الخاصة)، الأسهم الممتازة. الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، الحصول على قروض متوسطة أو قصيرة الأجل. تتكون هذه التشكيلة من المصادر المختلفة هيكل رأسمالها، ومن الضروري إظهار قيمة كل مصدر من مصادر التمويل المستعملة من خلال ضربها في النسبة المئوية التي يساهم بها مجموع رأس المال وهو ما يعرف بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال والتي تتغير بزيادة أو نقصان أي مصدر من مصادر التمويل، مما يجعل الشركة تغير سياستها الاستثمارية تماشياً مع التكلفة الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى اختيار الهيكل المالي الأمثل الذي يزيد من قيمة أسهمها ويخفض المخاطر المالية إلى أدنى حد ممكن بالتحكيم الجيد في آلية الرفع المالي.

وللضريبة على أرباح الشركات دوراً مهماً في كل من القرارات المالية المختلفة. لذلك شوف نستعرض هذا الدور من خلال الدراسات التي قام بها "Modigliani & Miller" حيث أثبتنا أن تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على المديونية، في ظل تواجد الضريبة على أرباح الشركات يختلف عنه في حالة غياب هذه الضريبة. ويمكن توضيح كلتا الحالتين كما يلي:

أ-1- تكلفة رأس المال في حالة غياب الضريبة على أرباح الشركات:

لقد أوضح "Modigliani & Miller" أنه في غياب الضريبة على أرباح الشركات، لا يجد المستثمرين أي فرق بين منشأة تعتمد على الاستئانة وأخرى لا تعتمد عليها. ويرتكز دليلهم في ذلك على مسار توازن العوامل الاقتصادية في الأسواق المالية، وكذا ففي حالة التباين بين قيمة المنشأة التي تعتمد في تمويل استثماراتها على الاستئانة وتلك التي لا تعتمد عليها فيفضل المستثمرين تحقيق أرباح دون مخاطر. ففي غياب الضريبة على أرباح الشركات، فإن

¹ مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، مرجع سابق، ص6- ص16.

قيمة المؤسسة وتكلفة رأسمالها مستقلين عن هيكلية المال وبالتالي لا يؤدي اختيار مصادر التمويل إلى التأثير على القرار الاستثماري للمؤسسة بل يرتبط معدل العائد المطلوب على الاستثمار بدرجة المخاطر الاقتصادية فقط.

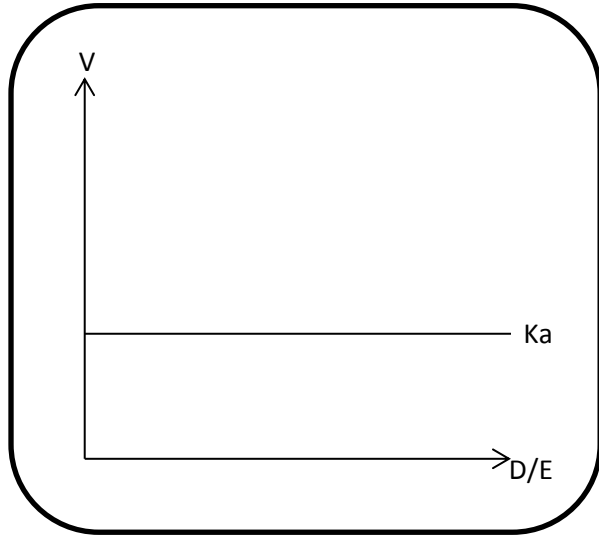
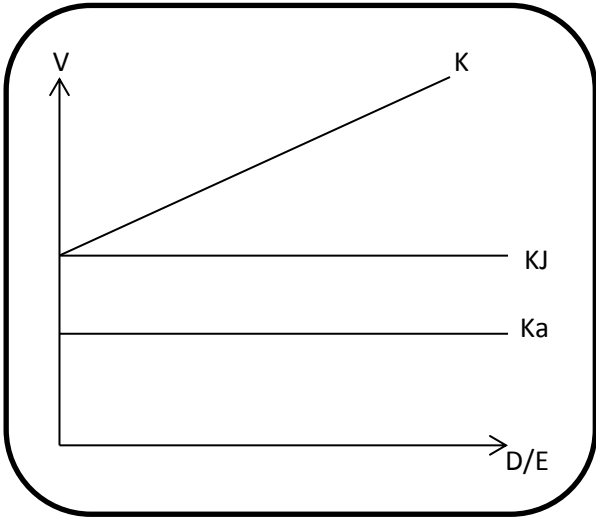
وهذا ما يمكن توضيحه في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (1-3): يوضح العلاقة بين تكلفة

الاموال ونسبة الاقتراض

الشكل رقم (1-2): يوضح العلاقة بين قيمة المؤسسة

ونسبة الاقتراض



المصدر: يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ص 95.¹

حيث أن:

V: قيمة المؤسسة؛

D/E: نسبة الاقتراض؛

Ka: معدل العائد على الأموال الخاصة؛

Kj: معدل الرسكلة.

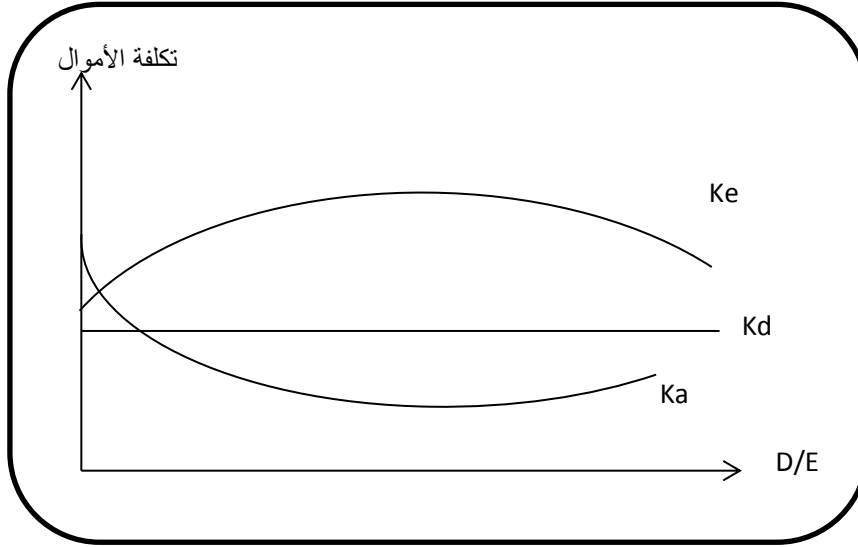
أ-2- تكلفة رأس المال في ظل وجود الضريبة على أرباح الشركات:

عند الأخذ بعين الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات، تتغير النتائج المتوصل إليها سابقاً حيث تنخفض التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال المؤسسة التي تعتمد على الاستدانة فضلاً عن ارتفاع قيمتها السوقية نتيجة للوفورات الضريبية التي تحققها جراء خصم فوائد القروض. ففي حالة وجود الضريبة على أرباح الشركات فإن معدل العائد المطلوب من المشروع الاستثماري سوف ينخفض مع انخفاض تكلفة رأس المال على أساس الوفورات الضريبية المرتبطة

¹ يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

بالديون من خلال خصم فوائد الاقتراض من الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات. بالإضافة إلى الوفر الضريبي سوف يرفع من القيمة الإجمالية للمؤسسة التي تعتمد على الاستدانة من خلال الرفع المالي مقارنة بالمؤسسة التي لا تعتمد عليها .

الشكل رقم (1-4): العلاقة بين الاقتراض وتكلفة الأموال عند "MM" مع وجود الضرائب.



المصدر: يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص103.

حيث أن:

Ke: تكلفة الأموال الخاصة؛

Ka: تكلفة الأموال؛

Kd: تكلفة الديون؛

D/E: نسبة الاقتراض.

يلاحظ من الشكل السابق (الشكل رقم 1-4) أنه لا توجد قيمة دنيا لتكلفة الأموال (k_a)، حيث أنه ابتداء من مستوى معين لنسبة الاقتراض، فإن أي زيادة في الاقتراض تؤدي إلى انخفاض تكلفة الأموال (k_a) ولكن بقدر جيد ضئيل.¹

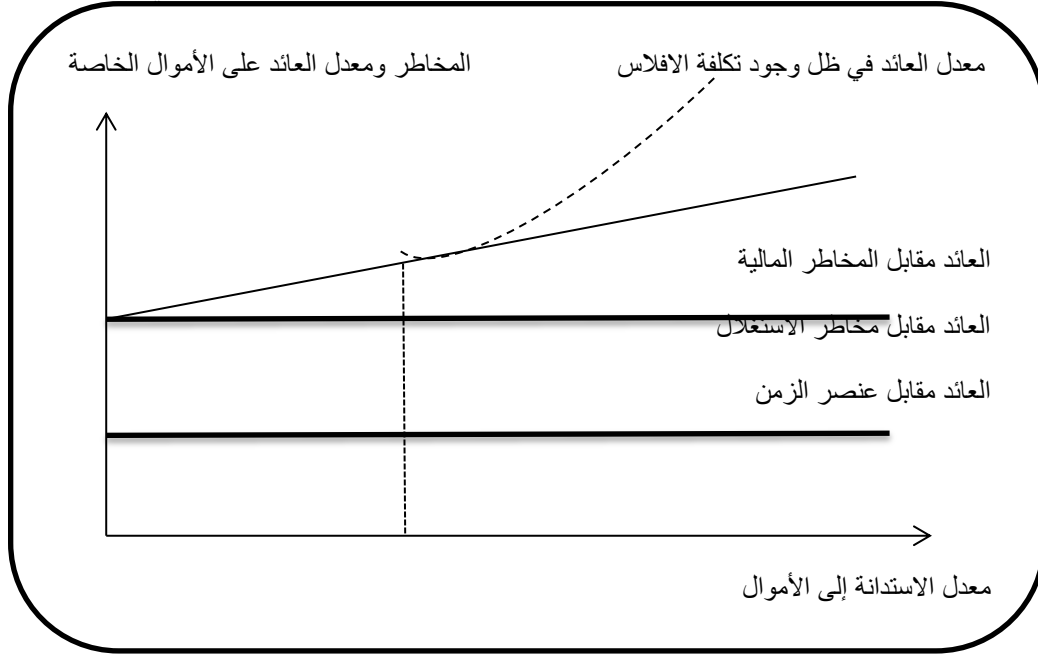
¹ بوسنة وردة، التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2005، ص64.

ب) أثر الضريبة على أرباح الشركات في ظل وجود تكلفة الإفلاس:

لقد استبعد "Modigliani & Miller" من تحليلهما مخاطر الإفلاس المترتبة عن الاستدانة إذا تعرضت المؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكل رأسمالها يتكون من أموال خاصة فقط.

ويرجع هذا إلى أن فشل المؤسسة في سداد قيمة القروض والفوائد في تواريخ الاستحقاق، يعطي الحق للمقرضين لاتخاذ إجراءات قانونية قد تنتهي بإعلان إفلاس المؤسسة أما بالنسبة للمؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط، فأنها لا تلتزم اتجاه المساهمين برد قيمة الأسهم التي يمتلكونها أو إجراءات توزيعات حتى لو تحققت أرباح، ومن ثم لا تكون عرضة لمثل هذه الإجراءات القانونية.¹ وهذا ما سنوضحه في الأشكال التالية:

الشكل رقم (1-5): العلاقة بين تكلفة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وبين معدل المردودية التي يطلبها المساهمون



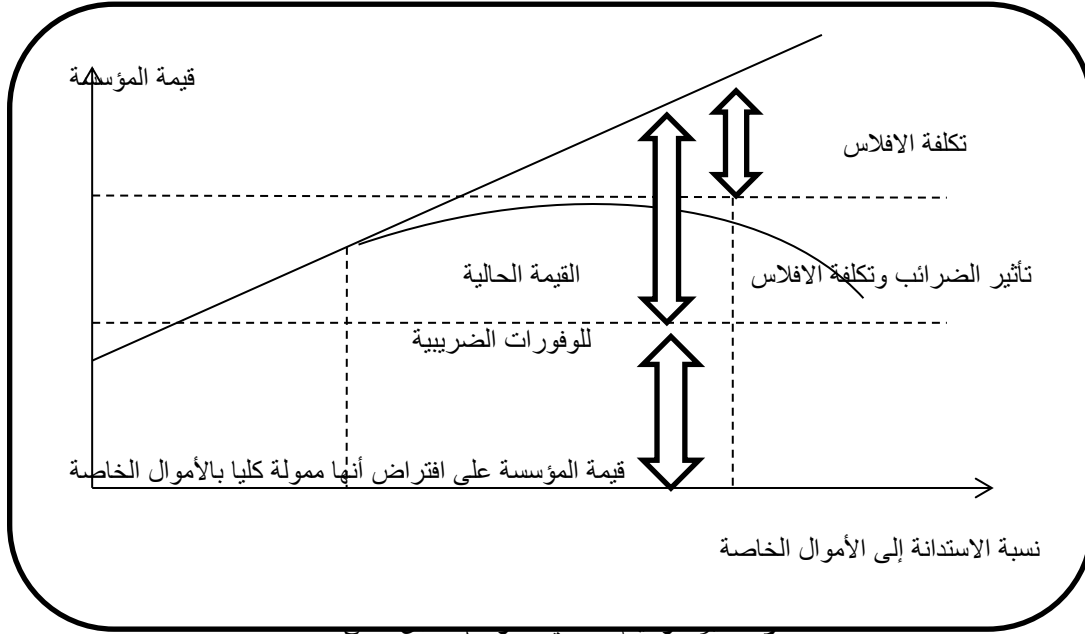
المصدر: منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، 2007، ص 667.

يتضح لنا من الشكل أعلاه (الشكل رقم 1-5) في حالة ما إذا تجاهلنا تأثير تكلفة الإفلاس وأبرزنا فقط تأثير الضريبة على الأرباح فسوف تسفر الزيادة في نسبة الاستدانة عن انخفاض مضطرب في تكلفة رأس المال بفضل

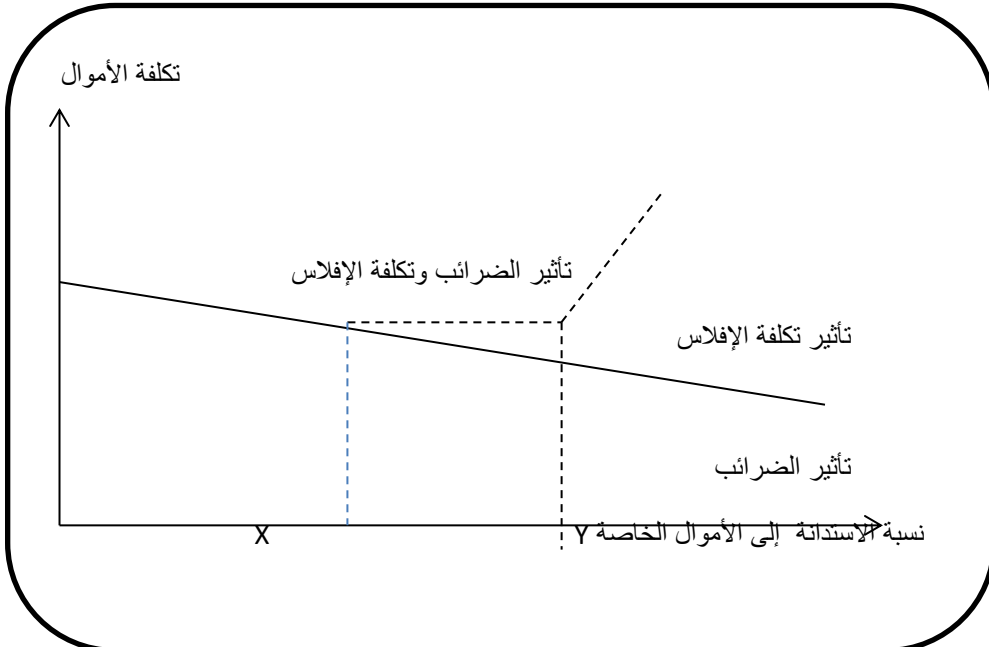
¹ بن ساسي الياس، قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 414.

الوفورات الضريبية (تأثير الضرائب)، أما أخذنا في الاعتبار تأثير كل من الضريبة على الأرباح وتكلفة الإفلاس، فسوف تأخذ تكلفة رأس المال اتجاهها آخر.¹

الشكل رقم (1-6): العلاقة بين نسبة الهيكل المالي وقيمة المؤسسة في ظل وجود تكلفة الإفلاس.



الشكل رقم (1-7): العلاقة بين نسبة الهيكل المالي وتكلفة رأس المال في ظل وجود تكلفة الإفلاس.



المصدر: منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 6/1.

¹ بن ساسي الياس، قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 416.

يتضح من خلال الشكلين (الشكل رقم 1-6 و 1-7) انه إذا تجاهلنا تأثير تكلفة الافلاس وأبرزنا تأثير الضريبة، فسوف تسفر زيادة نسبة الاستدانة عن انخفاض في تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية، أما إذا أخذنا في عين الاعتبار تأثير كل من الضريبة وتكلفة الافلاس فسوف تأخذ تكلفة الأموال اتجاهها آخر، ففي البداية تأخذ الأموال في الانخفاض المستمر حتى تصل نسبة الاستدانة إلى النقطة X، بعدها تستمر تكلفة الأموال في الانخفاض ولكن بمعدل أقل من ذوي قبل، وعندها تصل نسبة الاستدانة إلى النقطة Y تبدأ تكلفة الأموال في الارتفاع.¹

ج) أثر الضريبة على أرباح الشركات على تكلفة الوكالة

علاقة الوكالة هي عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل، من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه وباسمه، فيما يتعلق بالمؤسسة عن جزء من سلطاتهم، إلا أن علاقة الموكل والوكيل تتميز بالتعارض حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم، إلا أن علاقة الموكل والوكيل تتميز بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعه على حساب الآخر مما يجعل من علاقتهما مصدراً للتناقض.

هدف هذه النظرية هو تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن ان تعقد الموكل والوكيل معتمدة على مبدأ التقليديين الجدد الذي مفاده: أن كل عون اقتصادي يبحث عن تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة.

حيث أدخل "Jensen et Meckling 1976" على التخمين الاقتصادي الأكاديمي المتعلق بنظرية المشروع عامل تعدد الأهداف لشركاء المؤسسة التي تكون متناقضة في أغلب الأحيان (خاصة بالنسبة للمساهمين، المسيرين والمقرضين) وانعكاس ذلك على مسألة اختيار الهيكل المالي، حيث تفترض هذه النظرية وجود مصالح خاصة بمسيري المؤسسة تدفعهم إلى سلوك يكون مغايراً فيما لو كانوا مساهمين.

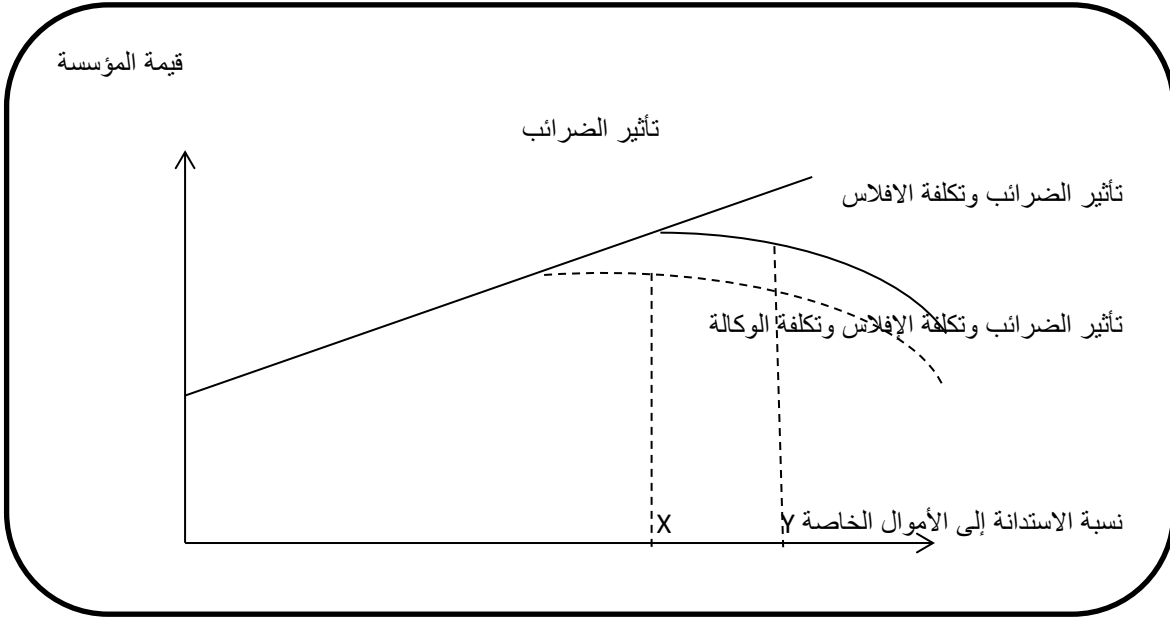
تقترح هذه النظرية تفسيراً لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة مثل المسيرين، المساهمين، المقرضين، والمدنيين بشكل عام، ومحاوله ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل، وتنطلق هذه النظرية من فرضيتين: أولاً ليس بالضرورة أن تكون أهداف المسيرين والمساهمين متطابقة، ثم إن المتعاملين ليسوا متساوين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها؛

فالنظرية الوكالة تحاول البحث عن تصور العقود المثلى بين الأطراف وتفسير سلوك هؤلاء وأولئك بمجرد أن تكون هناك علاقة الوكالة، حيث ينجم عن علاقة الوكالة نوعان والمساهمين من جهة، وبين المساهمين والمقرضين من جهة ثانية.² وهذا ما يبينه الشكل التالي:

¹ بوسنة وردة، مرجع سابق، ص 68-69.

² بن ساسي الياس، قريسي يوسف، مرجع سابق، ص 419.

الشكل رقم (1-8): قيمة المؤسسة في ظل خضوع المؤسسة للضريبة ووجود تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة.



المصدر: منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 673.

يظهر من الشكل (الشكل رقم 1-8) أعلاه أن النسبة المثلى للاقتراض إلى الاموال الخاصة قد انخفضت من Y إلى X على أن يراعى ان النقطة أي النقطة X هي تلك النقطة التي تتعادل عندها الوفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض مع تكلفة الوكالة، وقبل أن تبلغ نسبة الاستدانة هذه النقطة تكون الوفورات الضريبية أكبر من تلك التكاليف، أما بعدها فيحدث العكس.¹

¹ بن ساسي الياس، قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 424.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سننظر في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

1. ناصر شارفني، الضريبة على الدخل والأرباح في الإصلاحات الضريبية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

قامت هذه الدراسة بربط الاشكالية لمعرفة واقع الضريبة على الدخل والارباح في الجزائر؟ حيث فامت بمعالجة واقع الضريبة على الدخل والأرباح في ظل الإصلاحات الضريبية، مع التركيز على الإصلاح الضريبي لسنة 1992، وللوصول إلى ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة ببعض القوانين والتشريعات الضريبية والجداول المتعلقة بالإيرادات الضريبية والنتائج الداخلي العام لدراسة حالة الجزائر من 1993 إلى غاية 2001، وقد تناولت البحث دراسة تحليلية للضريبة وتحليل الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات من خلال توضيح اتجاهات الإصلاح الضريبي، وتناسب النظام الضريبي الجزائري مع تطورات الاقتصادية الجديدة.

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن أهمية وضع ضريبة تصاعدية على شرائح الدخل وضريبة نسبة على ارباح الشركات (نموذج جزائري)، يسهل عملية احتسابها لجميع المكلفين، الا أنه يمكن تعديل نسبة الضريبة على ارباح الشركات عن استثمار أو جزء أو كل الأرباح المحققة، مما يسمح للمشرع الضريبي بمراعاة موضوع العدالة الاجتماعية بحيث يمكن وضع نسبة منخفضة على الارباح المعاد استثمارها وكذلك اعفاء الشريحة الأولى من الضريبة على الدخل الاجمالي؛
- لاشك ان التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم اليوم ليست وليدة هذه المرحلة الجديدة التي تدعي العولمة الاقتصادية أو الاقتصاد الجديد، ولهذا نجد أن الدولة بدأت تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات منذ التسعينات، مع العلم أن الجزائر بدأت تعمل بهذه الضريبة في مطلع التسعينات.¹

¹ ناصر شارفني، الضريبة على الدخل والأرباح في الإصلاحات الضريبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

2. دادن عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 06 / 2008.

هدفت الدراسة الى تبين طريقة اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة باستخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، والرقع في معدل النمو، وبالتالي الرفع في قيمة المؤسسة. واستخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن ، وذلك بدراسة النماذج المتعلقة بهيكل التمويل واثرا على الضرائب، وهي (الأسلوب المحجين، نموذج مودجلياني ومليير، wipern ، Barges، Weston ، Pandey ، Davenport، مودجلياني ومليير 1966، باندي).

فمن هذا المنطلق وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه:

- يمكن اعتبار أن الهيكل المالي هو العنصر الأساسي و الركن الرئيسي في موضوع تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، لأنه يصعب الحديث عن مؤسسة اقتصادية من دون هيكل مالي؛
- تأثير الضرائب و الوفرة الضريبي على مصادر التمويل؛
- توقف دور الضريبة على مدى تدخل الدولة في الحياة العامة ، وبالتالي لم بعد الهدف منها هو توفير الأموال فحسب، وإنما أصبحت زيادة على ذلك أداة لتحقيق اختيارات الدولة وأهدافها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي على غرار تنظيمه إلى أن أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية؛
- تتوقف قيمة المؤسسة على مستوى التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي، وعلى أساس المعدل الذي يتم به رسملة تلك التدفقات، والمتمثل في تكلفة الأموال.¹

3. نور الدين زغبيط، نعيم عاشوري، معالجة الازدواج الضريبي لأرباح الشركات بين التخفيف والإلغاء، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد 01، جوان 2014.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ظاهرة الازدواج الضريبي لأرباح الشركات بإبراز أثرها المختلفة وكذا الطرق الكفيلة بالتخفيف من حدتها، والإجابة عن الإشكالية التالية: حول ما مدى جدوى هذه الوسائل في محو أثر الازدواج الضريبي، خلال الفترتين الأولى من 1992 إلى 2003 والفترة الثانية منذ 2003 إلى 2014. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي تم استخدامه لعرض الازدواج الضريبي لأرباح الشركات، آثاره المختلفة بصفة عامة وأساليب معالجته، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في تقييم الأساليب التي أوجدها المشرع الضريبي لتخفيف من حدة الازدواج الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إعادة النظر في طريقة تسديد الضريبة على أرباح الشركات من خلال مراعاة حجم نشاط كل شركة؛

¹ دادن عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 06 / 2008.

- من الأفضل إلغاء الازدواج الضريبي وذلك إما بفرض معدل وحيد على أرباح الشركات يجمع معدلات الضريبة على أرباح الشركات ومعدل الضريبة على الأرباح الموزعة في آن واحد؛
- ضرورة تفعيل دور البورصة من قبل الأجهزة المالية لتلعب الضريبة دورها في الحث على الاستثمار في السوق المالي وإعطاء فكرة عن القيمة السوقية للمؤسسات.¹

¹ نور الدين زغبيط، نعيم عاشوري، معالجة الازدواج الضريبي لأرباح الشركات بين التخفيف والإلغاء، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد 01، جوان 2014 .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1. Miller & Modigliani, Corporate Income Taxes and the Cost of Capital a Correction, American Economic Review V, No 3, 1963 jun

هدفت الدراسة إلى دراسة الهيكل المالي في ظل وجود الضرائب على أرباح الشركات باستخدام القروض، وتم إدراج التأثير الضريبي، كونه يترك أثر إيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة، كما أن تفضيل القروض كمصدر للتمويل لأن الفوائد المدفوعة للدائنين تطرح من الأرباح قبل الضريبة. حيث أن الهيكل التمويلي للمؤسسة يتكون من القروض والأموال الخاصة، وتزداد قيمة الأموال الخاصة بزيادة الوفرة الضريبية لفوائد القروض

ولقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود لتفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة؛
- قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط. غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل على القيمة الحالية للوفورات الضريبية؛
- توجد علاقة إيجابية بين التكلفة الوسطية المرجحة للأموال ونسبة الرفع المالي.¹

2. Jensen & Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, V, No 4, 1976 October

هدفت الدراسة إلى معالجة أثر نظريات المؤسسة على الهيكل التمويلي، بإدخال عامل تعدد الأهداف لشركاء المؤسسة، من خلال التطرق لتكلفة وكالة الديون التي تلعب دورا هاما في قرار التمويل. وبظهور تكلفة الوكالة أصبح الهيكل التمويلي الأمثل يتحدد بتوازن الوفر الضريبي للفوائد مع كل من تكلفة الوكالة وتكلفة الإفلاس معا. و عندما يتم إدخال عامل الاقتراض فهذا يؤثر بشكل إيجابي على ثروة الملاك وبشكل سلبي على الدائنين الحاليين.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- من مصلحة المؤسسة الاستدانة في حالة وجود ضرائب على أرباح الشركات، لكون المصاريف المالية لا تخضع للضريبة؛

¹ Modigliani & Miller, Corporate Income Taxes and the Cost of Capital a Correction, American Economic Review 53- No3, jun 1963.

- من مصلحة المؤسسة الاستدانة إلى غاية النقطة التي تتساوى فيها الوفورات الضريبية مع تكاليف الإفلاس وتكاليف الوكالة.
- تكلفة الوكالة تزداد بزيادة نسبة الاقتراض ويزداد معها التأثير السلبي على القيمة السوقية للمؤسسة؛
- ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس يؤثر على الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، لكون هذين التكاليفين تؤديان إلى تخفيض نسبة القروض داخل الهيكل التمويلي.¹

ISSUES IN THE DESIGN OF TAXES ،Michael P. Devereux .3 National Tax ،Rapport ،ON CORPORATE PROFIT .September 2012 ،3N ،65V،Journal

هدفت الدراسة إلى تقديم إقتراحاً لإصلاح الضريبة على أرباح الشركات، التي هي في الأساس نسخة محدثة من المقترحات لتقرير ميد (**the Meade Report**)، وتم تحليل التقرير استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الهيكل المقترح للضريبة هذا متميز المزايا أكثر من الضريبة على الشركات القائمة. فإنه لا يحل مشكلة التمييز لصالح تمويل الديون، وفرض ضرائب على الربح الاقتصادي الوحيد الذي يتجنب تشويه القرارات الاستثمارية هامشية.
- إن المراجعة لا تجعل أي اقتراحات تهدف إلى معالجة واحدة من أكثر المشاكل الصعبة والمستعصية في الضرائب الدولية، واحد التي أصبحت أهمية متزايدة منذ نشر تقرير ميد: حيث ينبغي الربح أن تخضع للضريبة. المشاكل التي واجهتها ودوليا على غرار بعض من تلك التي واجهتها محليا: كيف تؤثر الضرائب على الاختيار بين خيارات يستبعد بعضها بعضا و كيف يمكن التلاعب بها دخل إلى النماذج التي تخضع للضريبة أقل بشكل كبير ولكن كل من هذه أصبحت قضايا ذات أهمية خاصة في سياق دولي، مع الضرائب التي تؤثر موقع النشاط الاقتصادي الحقيقي وموقع الأرباح الورق.²

✓ موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

¹ Jensen & Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure , Rapport, Journal of Financial Economics , V3, No 4, October 1976.

² michael p. devereux 'issues in the design of taxes on corporate profit 'national tax journal'v65'n 3 'september 2012.

تعتبر هذه الدراسة الحالية مكملّة للدراسات السابقة، غير أن ما يميّزها عن باقي الدراسات باعتبار هذه الدراسة أنها أجريت على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، وهي مختلفة النشاط وكان عددها 5 مؤسسات وللفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

بالإضافة إلى أن الجديد في هذه الدراسة اعتمادها على نماذج البانل لسلاسل الزمنية المقطعية التي لم تتعرض الدراسات في أغلب الأحيان التي استخدمت النماذج الثلاثة (النموذج التجميعي، نموذج الاثر الثابت، النموذج العشوائي).

خلاصة الفصل الأول:

تعد الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي تفرض على المؤسسة الاقتصادية حسب نشاطها، حيث أنها ضريبة سنوية تمثل مداخيل لصالح الميزانية العامة للدولة، وأيضاً التمويل هو مهم للمؤسسة لضمان سير نشاطها على أحسن وجه، عن طريق إتخاذ قرار تمويلي سليم وجيد، لتحقيق أهدافها المسطرة. فلذلك تأثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، عن طريق ثلاثة مؤشرات تمثلت في تكلفة رأس المال، تكلفة الإفلاس، وتكلفة الوكالة، كل هذا يشمل نسبة الاقتراض التي تلجأ إليها المؤسسة. وهذا كله يؤثر على نتيجة المؤسسة أثناء ممارسة نشاطها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية

المدرجة في بورصة الجزائر

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى دراسة الضريبة على أرباح الشركات و القرارات التمويلية المتواجدة بالمؤسسة الاقتصادية، وكذا الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، لذلك سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري لضريبة على أرباح الشركات، نسبة الاستدانة، نسبة الاستدانة في الأجل الطويل والاجل القصير، على الواقع و ذلك بإجراء الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015.

و بغرض الإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث المبحث الأول يشمل على التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع و تلخيص المعطيات، التعريف بمتغيرات الدراسة و كيفية قياسها وكذا الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة في معالجة المعطيات، أما المبحث الثاني من هذا الفصل يخص إلى عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها و اختبار تطابقها مع الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والآليات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية الخمس المدرجة في بورصة الجزائر، باستخدام ادوات تساعدنا في الحصول على النتائج الدقيقة ومنها نخلص على النتائج التي ستجيبنا على الفرضيات المطروحة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المطلب وصفا لمجتمع الدراسة وعيبتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن وصف لبعض الاجراءات التي تمت في اختيار أدوات الدراسة وتطبيقها.

الفرع الاول: طريقة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة معينة لحساب المتغيرات، وللإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بالدراسة الميدانية وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وهي 5 مؤسسات اقتصادية ، سنتطرق إلى عرض الطريقة من خلال تقديم عينة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

✓ مجتمع الدراسة :

تم اختيار 5 مؤسسات اقتصادية مدرجة في البورصة (ALLIANCE ، ROUIBA ، SAIDAL) ، DAHLI ، AURASSI) كعينات من المجال الاقتصادي، وهي مؤسسات ناشطة في بورصة الجزائر، وتقوم بتمويل عن طريق القيام بمجموعة من القرارات لسير الحسن لنشاطها، وتفرض على هذه المؤسسات ضريبة على أرباح وهذا ما سيساعدنا في معرفة أثر هذه الضريبة على القرار التمويلي، وهذا ما جذب اهتمامنا لأنه يمثل مرتكز من مرتكزات الموضوع.

✓ عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تتنوع من خاصة الى عامة وسندكر منها ما يلي:

❖ مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي:

- الاسم: مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي؛

- المنشئ: المؤسسة القابضة العامة للخدمات؛

- رأس المال الاجتماعي: 1500 000 000 دينار جزائري أو ما يعادل 6000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري؛

- الكمية المعروضة: 1200000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال؛

- سعر العرض: 400 دينار جزائري؛

- فترة العرض: من 15 يونيو 1999 إلى 15 يوليو 1999.¹

❖ شركة أليانس للتأمينات:

- الاسم: شركة أليانس للتأمينات؛

- المنشئ: من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين؛

- رأس مالها الاجتماعي: 2205714180 دينار جزائري، موزعة على 5804511 سهم بقيمة اسمية قدرها 380 دينار جزائري؛

- الكمية المعروضة: 1804511 سهم، تمثل 31٪ من رأس المال؛

- سعر الإصدار: 830 دينار جزائري؛

- فترة الاكتتاب: من 2 نوفمبر 2010 إلى 1 ديسمبر 2010.²

❖ شركة الروبية:

- الاسم: أن سي أ-روبية ش.ذ.أ؛

- رأس المال الاجتماعي: 849195000 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار جزائري؛

- الكمية المعروضة: 2122988 سهم تمثل 25٪ من رأس المال؛

- سعر الإصدار: 400 دينار جزائري؛

- فترة العرض: من 7 أبريل إلى 9 مايو 2013.

❖ المجمع الصناعي صيدال:

- الاسم: المجمع الصناعي صيدال؛

- المنشئ: القابضة العامة للكيمياء والصيدلة؛

- رأس المال الاجتماعي: 2500 000 000 دينار جزائري أو ما يعادل 10000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري؛

- الكمية المعروضة: 2000000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال الاجتماعي؛

¹ http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26 , 2017/04/03, 18 :40.

² http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=23 , 2017/04/03, 18 :55.

- سعر العرض: 800 دينار جزائري؛

- فترة العرض: من 15 فبراير 1999 إلى 15 مارس 1999.¹

❖ شركة الفندق والترفيه DAHLI:

- الاسم: DAHLI للفندق والترفيه؛
- المنشئ: من طرف شركة Onafex وشركة دايو؛
- رأس مالها الاجتماعي: 20882040000 دينار جزائري. وهذا ما يعادل 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد؛
- مقدمة الدورة: 100٪ من القيمة الاسمية.²

¹ http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28, 2017/04/05, 10 :35.

² http://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=24&lang=fr, 2017/04/05, 11 :10.

ثانياً: طريقة جمع وتلخيص المعلومات

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة والمتمثلة في:

- ✓ بيانات أولية: تم جمع المعطيات والبيانات المالية المتمثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج للشركات الخمس خلال الفترة 2010-2015 من الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر وللشركات، بالإضافة إلى منشورات الجريدة الرسمية للجزائر في نفس الفترة الخاصة بنسبة الضريبة على أرباح الشركات على حسب نشاط الشركة.
- ✓ بيانات ثانوية: وتمثل الكتب و المجالات، الانترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ثالثاً: تحديد متغيرات الدراسة

✓ المتغيرات التابعة :

هي المتغيرات التي تعبر عن القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية وهي: نسبة الاستدانة وهي متغير كمي يتطلب لقياسها معلومات مالية مستخرجة من القوائم المالية لشركات الخمس.

✓ المتغير المستقل:

وتتمثل في الضريبة على أرباح الشركات، والتي يحددها بقانون الضرائب والرسوم المباشرة للجزائر، والتي تنشر في الجريدة الرسمية، هي تختلف من شركة إلى أخرى على حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات لنوع نشاط الشركة.

✓ قياس متغيرات الدراسة:

IBS = الضريبة على أرباح الشركات: وهي تعبر عن المبلغ المالي بعد فرض الضريبة على أرباح الشركات. وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الضريبة على أرباح الشركات} = \text{النتيجة الصافية} \times \text{نسبة الضريبة على أرباح الشركات}$$

TEIBS = المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات

أما المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات فيحسب بطريقة التالية:²

$$\text{المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات} = \frac{\text{الضريبة الواجبة الدفع على النتيجة العادية}}{\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}}$$

¹ المديرية العامة لضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/379->

14:52، 2017/04/14، 2014-05-28-14-21-5

² <http://www.abahe.co.uk/tax-accounting-terminology.html>, 01/06/2017, 15 :30.

CE = نسبة الاستدانة:

ويشير إلى مدى مساهمة الديون في تمويل أصول المؤسسة حيث يتم حسابه على أساس مجموع الالتزامات إلى مجموع الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

نسبة الاستدانة = ديون طويلة متوسطة وقصيرة الأجل / مجموع الأصول

CE1 = نسبة الاستدانة في الأجل الطويل:

بحيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة على سد ديونها في الاجل الطويل، وتحسب كما يلي:

الاستدانة طويلة الاجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الأصول

CE2 = نسبة الاستدانة في الأجل القصير:

وهي تعبر على مدر قدرة المؤسسة على سد التزاماتها في الأجل القصير باعتماد على الديون قصيرة الاجل، يمكننا حسابها كما يلي:

الاستدانة قصيرة الاجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الأصول

¹ راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014، ص28.

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

أولاً: أدوات معالجة المعطيات

تمت المعالجة عن طريق ملاحظة وتحليل الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الميزانيات وجداول حسابات النتائج)، حيث أخذنا أهم العناصر التي تساعدنا على حساب نسب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية وأثر الرافعة المالية، كذلك حساب نسبة الاستقلالية المالية والقدرة على السداد و حساب أيضاً الضريبة على أرباح الشركات.

واستخدمنا برنامج Microsoft Office Excel 2010 و برنامج Eviews9.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمنا منهج دراسة الحالة لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام في إطار التحليل القياسي أثر الضريبة على القرارات تم استخدام إدخال نتائج هذه المتغيرات الى برنامج EVIEWS 9 ومن ثم استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Method بنماذج الثلاثة : نموذج التجميعي Pooled Regression Model، ونموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model، و نموذج الآثار العشوائية Effects Model Random .

و لمعرفة النموذج الاحسن في التحليل، تم تطبيق ثلاثة اختبارات، هي : اختبار إحصائية فيشر (F) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة و النموذج التجميعي (اختبار المعقولة العظمى)، اختبار هوسمان Hausman الذي يستخدم من أجل الاختيار بين النموذجين نموذج الأثر الثابت و نموذج الأثر العشوائي، اختبار Breusch-Pagan.

المطلب الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل

يستعرض هذا المبحث الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشمل على تعريف نماذج أو بيانات بانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، واختبارات المفاضلة بين النماذج.

الفرع الأول: مدخل نظري لبيانات البانل

أولاً: تعريف بيانات بانل Panel Data

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. المقصود ببيانات بانل هي

المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع... الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية.¹

و توجد عدة تسمية للبيانات المدججة متعددة ، فقد تسمى بيانات data panel التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات . و يعود استخدام هذه التسمية إلى اقتصاديات العمل كما قد تسمى أيضا بيانات longitudinal data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة ، و تسمى كذلك بالبيانات المدججة (مقطع عرضي و سلاسل زمنية cross section data - (pooled times series و أي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما ، و التسمية المعتمدة في هذا الفصل ستكون البيانات المدججة.²

ثانياً: أهمية استخدام معطيات بانل

اكتسبت نماذج بانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من

الاجابيات، ويلخص ،(Hsiao (2003) فوائد تحليل بانل ،³ومنها:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية و الذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات التي تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل؛
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛

¹ جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، اطروحة دكتورا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص299.

² Edward W. Frees , Longitudinal and Panel data, Brief Table of Content, All rights reserved, oct 2003,P14.

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة؛ تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بـ "عدم التجانس أو الاختلاف الغير الملحوظ" الخاص بمفردات سواء العينة المقطعية أو الزمنية.¹

الفرع الثاني: اختبارات التحديد

إن اختبار عينة مكونة من معطيات السلة تتطلب فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للسياق العام للبيانات والذي يفرض ضرورة اختبار تقارب معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي وهذا يعتبر على مستوى "الاقتصاد القياسي"، أما على "المستوى الاقتصادي" فإن اختبارات التحديد تعود إلى التحقق ما إذا أمكن افتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات أو العكس إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة.²

أولاً: اختبار غياب الآثار الخصوصية الفردية.

تمثل هذه الطريقة في اختبار غياب الآثار الخصوصية الفردية واختبار انعدام تباينها $\frac{2}{u}$ ، بحيث أن:

$$H_0: \sigma_u^2 = 0 \text{ عدم وجود آثار فردية:}$$

$$H_1: \sigma_u^2 \neq 0 \text{ وجود آثار فردية}$$

ويمكن استخدام هذا الاختبار إذا علمنا التباينات المقدرة للبواقي في الانحدارات بين الافراد وداخل الافراد.

وتحت فرضية طبيعية البواقي فإذا:

$$[N(T-1) - K_w] \frac{\hat{\sigma}_w^2}{\sigma_w^2} \sim X^2_{[N(T-1)-K_w]}$$

بالإضافة إلى ذلك فإن:

$$(N - K_b) \frac{\hat{\sigma}_w^2}{\sigma_w^2 + \hat{\sigma}_w^2} = (N - K_b) \frac{T \hat{\sigma}_b^2}{T \sigma \alpha_u^2 + \hat{\sigma}_w^2} \sim X^2_{[N(T-1)-K_w]}$$

ومنه يكون لدينا:

¹ Hsiao C., Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p.12.

² بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام نماذج بانل، أطروحة دكتورا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 203.

$$\frac{T\sigma_u^2}{T\alpha_u^2 + \hat{\sigma}_w^2} \cdot \frac{T\hat{\sigma}_b}{\sigma_w^2} \sim F(N - K_b, N(T - 1) - K_w)$$

وتحت فرضية العدم $H_0: \sigma_u^2 = 0$

$$\frac{T\hat{\sigma}_w^2}{\sigma_w^2} \sim F(N - K_b, N(T - 1) - K_w)$$

وبتالي نرفض H_0 لما:

$$f_{cal} > F_{(N-K_b, N(T-1)-K_w)}^\alpha$$

بحيث α تمثل مستوى المعنوية (يأخذ عادة 5% أو 1%).¹

ثانياً: اختبار معلمات النموذج

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من T ملاحظات لـ N فردية في المجموعة، كما نفرض أن المسار y_{it} معرفة بالعلاقة الخطية التالية:

$$y_{it} = a_i + \beta x'_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1-2)$$

حيث: $i = 1, 2, \dots, n$ من الوحدات المفردة، و $t = 1, 2, \dots, T$ من فترات الزمن، و Y_{it} متجه عامودي $nT \times K$ يمثل المتغير التابع، $nT \times K$ للمتغيرات المستقلة، β متجه عامودي $1 \times K$ للمعلمات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد K من المعلومات في X_{it} دون الحد الثابت، ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t .

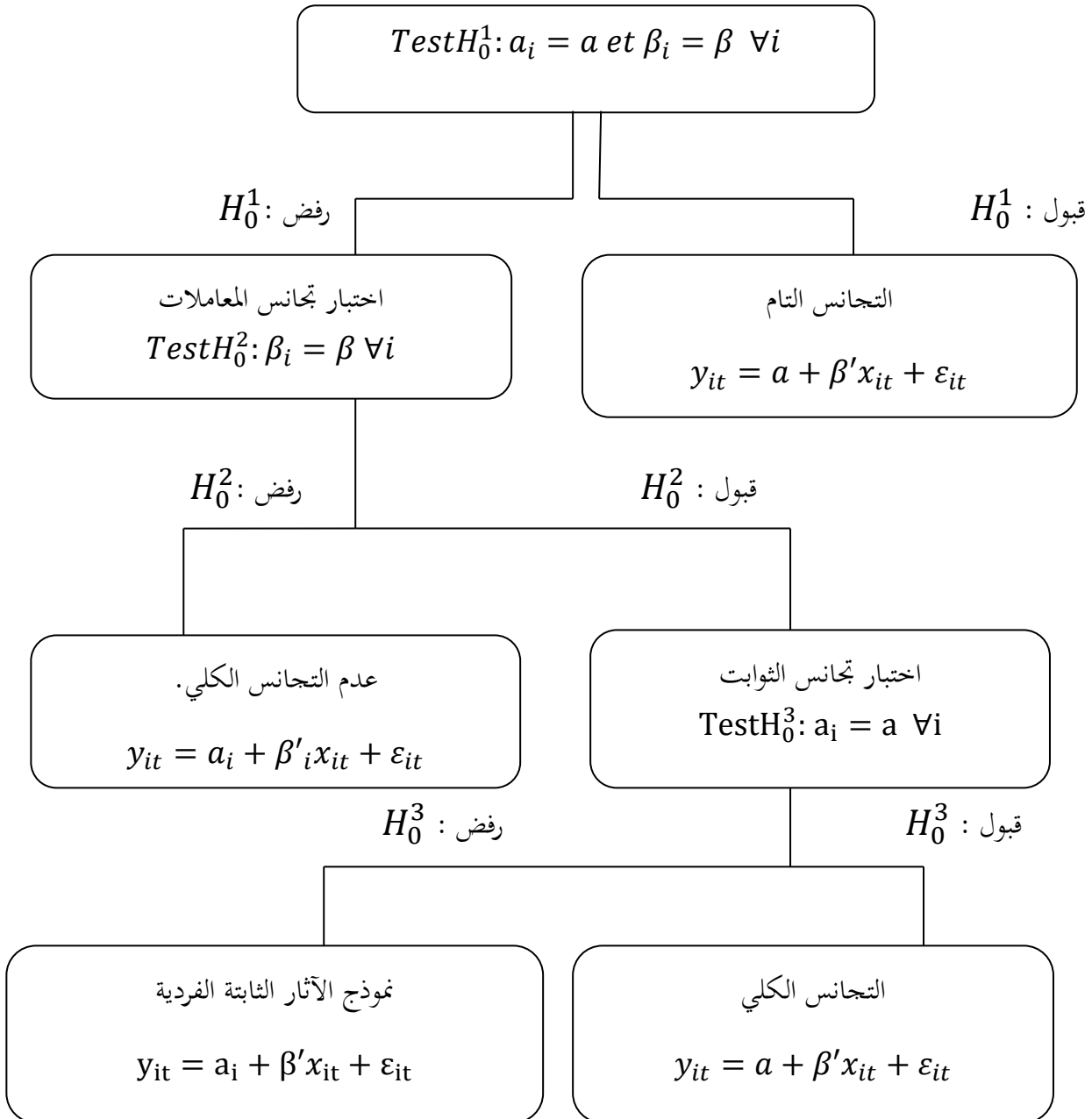
وتمثل a_i الأثر الفردي Individual Effect، والذي يفترض أن يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i فإذا كانت a_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($a_i = a$) فإن النموذج يعامل كنموذج انحدار كلاسيكي مدمج (يأخذ الشكل التالي: $Y = X\beta - \varepsilon$ ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وعندها سوف تعطي مقدرات منسقة وكفؤة لـ a, β . أما حال اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فإن النموذج يتفرغ إلى أشهر نموذجين وهما:

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effects.
- نموذج التأثيرات العشوائية Random effects.¹

¹ بدروي شهباز، مرجع سابق، ص 204.

ولغرض التمييز والتفريق بين هذه الصيغ المختلفة ومن أجل ضمان نموذج بانل جيد علينا أن نلجأ إلى اختبار التجانس والمقدم من قبل (Hsiao, 1986) وذلك عن طريق إتباع الخطوات العامة للاختبار والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): خطوات ومراحل اختبار التجانس لـHsiao



المصدر: Hsiao. C, 1986, Analysis of Panel Data, Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press, p 50.

¹ قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص163.

الفرع الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

إن البيانات المتوفرة لدراسة محددات المردودية البنكية المالية والاقتصادية، من شكل البيانات طويلة (بيانات البانل panel data التي تعرف على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة،¹ أو انها سلسلة زمنية من المشاهدات على مجتمع (دول، مؤسسات، دوائر.....)، فهي متغيرات ذات بعدين فردي وزمني، وتتميز البيانات الطويلة (البانل) عن البيانات المقطعية منفردة بما يلي:

- التحكم في عدم تجانس التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المنفردة مقطعية أو زمنية.
- تعطي البيانات الطويلة كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات.²
- و تأخذ بيانات البانل ثلاث أشكال رئيسية وهي موضحة كالتالي:

I. النموذج التجميعي Pooled model:

النموذج التجميعي هو نموذج خطي متعدد عادي متجانس تكون فيه المعالم ثابتة زمنياً i و i متطابقة أي

أن: $(\forall i \in [1, N])$ فإن $\beta_i = \beta$ و $\alpha_i = \alpha$ ويكتب وفقاً للعلاقة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x'_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2-2).$$

حيث:

y_{it} : شعاع المتغير التابع للمؤسسة في الفترة t ؛

$i = 1, 2, \dots, n$: تمثل الوحدات المفردة (المؤسسات)؛

$t = 1, 2, \dots, T$: فترات من الزمن؛

x'_{it} : مصفوفة المتغيرات المستقلة الملاحظة للمؤسسة في الزمن t ؛

β : معامل $1 \times K$ المتغيرات المستقلة للمؤسسة؛

حيث يفترض النموذج وجود عدد K من المعلمات في x'_{it} دون حد الثابت؛

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للمؤسسة i و الفترة t .

¹ زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 21، 2012، ص 268.

² زكريا يحي الجمال، مرجع سابق ص 269.

- فرضيات النموذج التجميعي:

1- تجانس تباين الأخطاء العشوائية بين الوحدات؛

2- التباين المشترك للأخطاء معدوم $COV(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) \quad \forall i \neq j$

3- يفترض ثبات معالم النموذج الفرضيات المطبقة على أي نموذج خطي متعدد.

نستعمل في تقدير معالم هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى العادية وباستعمال برامج الاعلام الآلي المتوفرة (EXCEL, EVIEWS, SPSS,.....)¹.

الأثر الفردي a_i و الذي يفترض أن يكون ثابت عبر الزمن t و خاص بكل وحدة مقطعية i فإذا كانت a_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية $a_i = a$ ، فإن النموذج يعامل كنموذج الانحدار كلاسيكي مدمج (نموذج الانحدار المجمع و يقدر بطريقة المربعات الصغرى مقدرات متسقة و فعالة ل a و β ².

II. نموذج التأثيرات الثابتة Modèle à effets fixes:

يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير نماذج Panel فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي. ولكن في واقع الأمر فإن المعلمات (سواء معلمات الميل أو الحد الثابت) عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الداخلي) من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لملاحظات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة Modèle à effets fixes

(*) . تمثل التأثيرات الثابتة إذن بالمرءة البعد الفردي والزمني لنموذج بانل ويمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد عبر الزمن.³

و يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية أو الصورية، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (LSDV) (*).

وتكتب الصيغة الأساسية للنموذج كالتالي:

¹ بن ختو فريد، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، أطروحة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2015، ص9-ص10.

² Régis Bourbonnais, économétrie, 8eme édition, Dunod, Paris, 2011, p346-347.

³ جبوري محمد، نفس مرجع سابق، ص 301.

$$y_{it} = a_i + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3-2).$$

y_{it} : يمثل المتغير التابع للمفردة i وللفترة t ؛

X_{it} : المتغير المستقل لشعاع k للمفردة i و الفترة t ؛

a_i : الحد الثابت للمفردة i ؛

β' : متجه عمودي للمعاملات k المراد تقديرها؛

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t ؛

و تعتمد طريقة معلمات حدود الأخطاء تقدير العشوائية:

$$COV(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt'}) = 0 \text{ إذا كان تباين الأخطاء العشوائية متجانس وغير مرتبط ذاتيا في البعد الزمني}$$

$$COV(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt'}) = 0, t \neq t' \text{، حيث أن } i \neq j.$$

إذا كانت الأخطاء غير متجانسة و/ أو مرتبطة ذاتيا في البعد الزمني لكن مستقل عن البعد الفردي نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة ¹.MCG.

1-2 تقدير نموذج الآثار الثابتة بطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية أو الصورية LSDV :

يرتبط النموذج ذو الآثار الثابتة للمتغيرات الوهمية أو الصورية LSDV بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى MCO و يصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل التالي ² :

$$y_i = D_a + X_i \beta + \varepsilon_i \dots \dots \dots (4-2)$$

و بشكل أكثر تفصيل تحتوي المعادلة على:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ & & \vdots & \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \\ \vdots \\ a_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ \vdots \\ x_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix} \dots \dots \dots (5-2)$$

$$Y = [X d_1 \quad d_2 \quad \dots \quad d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ a \end{bmatrix} + \varepsilon \dots \dots \dots (6-2)$$

¹ Régis Bourbonnais, op cit, p353-354.

² William Greene, Econometric Analysis, 5thed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p275-276.

أما D فتمثل مصفوفة لمجموعة من المتغيرات الوهمية التي تشير إلى الوحدة i نحصل على المصفوفة

$$D = [d_1 \quad d_2 \quad d_3 \quad d_n] \text{ بحجم } nT \times n, \text{ و بتجميع كل الأسطر نحصل على:}$$

$$Y_i = Da + X\beta + \varepsilon \dots \dots \dots (7-2)$$

$$M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$$

$$M_D \begin{bmatrix} M^0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & M^0 & \dots & 0 \\ & & \dots & \\ 0 & 0 & \dots & M^0 \end{bmatrix} \text{ والتي تمثل المصفوفة القطرية التالية:}$$

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما يلي:¹

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T} ii'$$

III. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معالم انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي a_i كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل.

ومن هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والثابت، فالأثر الفردي كإنحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ إنحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج، وبالتالي يدعي نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات "Within- Units Estimator".²

في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي. وفي حالة وجود كلا من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه كنموذج

¹ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 302.

² بدرأوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 213.

مكونات الخطأ Modèle à erreurs composées أو مكونات التباين، نظراً لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي.¹

يقوم نموذج الآثار العشوائية على فرضية أن العلاقة بين متغيرات النموذج المستقلة والمتغير التابع عشوائية أي يتحول الأثر الفردي الثابت إلى متغير عشوائي، وعليه فان حد الخطأ العشوائي يصبح مركب كما يلي:²

$$y_{it} = a_i + \beta X'_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (8-2)$$

حيث أن:

$$i = 1, \dots \dots \dots, N$$

$$t = 1, \dots \dots \dots, T$$

$$a_i = a + u_i$$

ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:³

- الوسط الصفري : $E[\varepsilon_{it}] = E[u_i] = 0$

- ثبات تباين حد الخطأ لمشاهدة في الوحدة i و الفترة t : $E[\varepsilon_{it}^2] = \sigma_\varepsilon^2$

- ثبات تباين الخطأ لكل وحدة i : $E[u_i^2] = \sigma_u^2$

- انعدام الارتباط بين الخطأ العشوائي لمشاهدة ما مع الخطأ العشوائي الخاص بالوحدة :

$$E[\varepsilon_{it}, u_i] = 0 \text{ pour tout } i, t, \text{ et } j \dots \dots \dots (9-2)$$

انعدام الارتباط بين حدود خطأ مشاهدة مع و مشاهدة أخرى لفترة زمنية مختلفة ولوحدات مختلفة:

$$E[\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js}] = 0, \text{ si } t \neq s \text{ ou } i \neq j \dots \dots \dots (10-2)$$

انعدام الارتباط بين الخطأ الخاص بوحدة مع خطأ آخر لوحدة أخرى :

$$E[u_i u_j] = 0, \text{ si } i \neq j \dots \dots \dots (11-2)$$

¹ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² بن ختو فريد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ سميرة بنت سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المنشأة والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 81.

بالإضافة إلى أن حد الخطأ يكون على الصيغة التالية:

$$\varepsilon_{it} = a_i + u_t + u_{it} \dots \dots \dots (12-2)$$

نلاحظ من النموذج (12-2) بأن الخطأ ε_{it} يضم في آن واحد الآثار الخاصة الفردية a_i و الآثار الخاصة الزمنية u_t ، فهذه الآثار لها خصوصية و ميزة عشوائية بحيث أن الخطأ a_i يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، أما بالنسبة للآثار المتبقية u_{it} فهو يبين تأثير كما أنه غير مرتبط لا بالبعد الزمني ولا بالبعد الفردي المتغيرات الأخرى المهملة التي تتغير بين الأفراد و في الزمن.¹

تعتبر الأخطاء العشوائية a_i ، u_t ، u_{it} في النموذج (12-2) مستقلة، كما توضح هذه الفرضيات أن التأثيرات الخاصة الفردية والزمنية، تكون خاصة لكل فرد و لكل فترة و يكون حد الخطأ a_i ، u_t ، u_{it} متجانس Homoscédasticités وغير مرتبط، و الذي ينتج عنه أن الخاصية الفردية و الزمنية تظهر على مستوى تباين المتغيرة المفسرة y_{it} .²

في الحالة البسيطة يكون تأثير البعد الزمني غير موجود $u_t = 0$ في نموذج الآثار العشوائية الفردية و يكتب بالصيغة التالية:

$$y_{it} = a + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (13-2)$$

$$\varepsilon_{it} = a_i + u_{it} \dots \dots \dots (14-2)$$

و يستخدم هذا النوع من النماذج في الحالة التي يكون فيها التأثير الفردي غير مرتبط تماما بالمتغيرات المقدره.³

- نموذج تقدير الآثار العشوائية:

نستعمل في تقدير معالم النموذج طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) وذلك بسبب ارتباط الأخطاء من خلال المركبة a_i في الحد العشوائي $\varepsilon_{i;t}$ مما يترتب عليه أن التباين المشترك للأخطاء يختلف عن الصفر، بحيث أن: $cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{it'}) \neq 0$.

يعتبر المقدر المتحصل عليه بطريقة MCG، متوسط المرجح للمقدرات الضمنية (Within) و (Estimator) والمقدرات البينية (Between Estimator)، تعرف المقدرات البينية على أنها تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على نموذج المتوسطات $\forall i = 123 \dots \dots \dots$

¹ بدرأوي شهنياز، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² بدرأوي شهنياز، مرجع سبق ذكره، ص 214.

³ بدرأوي شهنياز، مرجع سبق ذكره، ص 214.

بالتالي فإن القيمة المقدرة ل β يتم الحصول عليها بطريقة MCG:¹

$$\hat{\beta}_{MCG} = \Delta \hat{\beta}_{Bet} + (1 - \Delta) \hat{\beta}_{LSDV} \dots \dots \dots (15-2)$$

- اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange) :

يتم تطبيق مضاعف لاغرانج (LM) المقترح من قبل (Breusch and Pagan (1980) للمفاضلة بين نموذج الانحدار و التجميعي نموذج الآثار العشوائية، بحيث يعتمد هذا الاختبار على بواقي طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية تكون الفرضيات كما يلي:

$$H_0: \sigma_u^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_u^2 \neq 0$$

و تعطى إحصائية اختبار لاغرانج بالعلاقة التالية :

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_{it}^2)^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_{it}^2} - 1 \right]^2 \rightarrow \chi_1^2 \dots \dots \dots (16-2)$$

فحسب فرضية العدم يتبع : يتبع مضاعف لاغرانج توزيع كاي تربيع بدرجة حرية واحدة.

ومن خلال العلاقة رقم (16-2) نلاحظ أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولة عند درجة الحرية رقم (1)، فإن هذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على النموذج التجميعي هو الأفضل وقبول الفرضية البديلة التي تعتبر نموذج الآثار العشوائية REM هو الملائم.²

✓ طرق تقدير النماذج:

أ- طريقة المربعات الصغرى العادية:

هي تعتبر المقدر الأولي أو المبدئي لأنه ينتج عن تطبيق OLS على معطيات خام وبذلك فهو يعتمد على التغير الكلي للمشاهدات دون تحديد لمركبات بين وداخل الأفراد ويعطي مقدر OLS بالشكل التالي:³

$$\beta_{OLS} = (X'X)^{-1}X'Y \dots \dots \dots (17-2)$$

¹ بن ختو فريد، ص12.

² جبوري محمد، نفس مرجع سابق، ص320.

³ وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، 112.

ب- طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS:

يعتبر مقدر المربعات الصغرى المعممة (GLS) أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات النموذج، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta'X_{it} + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (18-2)$$

مع افتراض:

$$E(\varepsilon_{it}) = E(u_{it}) = 0$$

$$E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

$$E(u_{it}^2) = \sigma_u^2$$

بحيث: u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I وهو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات T نضع:

بحيث: $u_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث:

$$E[n_{it}n_{is}] = 0 \forall t \cap S, i \neq S, E[n_{it}n_{is}] = \sigma_u^2, t \neq S, E[n_{it}^2] = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$$

وبوضع كل المشاهدات T المتعلقة بالفردة i: $\Sigma = E[n_i n_i']$ نحصل على:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \vdots & \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_t + \sigma_\varepsilon^2 i_T i_T'$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدرس nT هي:

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 \dots 0 \\ 0 & \Sigma & 0 \dots 0 \\ 0 & 0 & 0 \dots \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

وبالتالي فإن تقدير معالم النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى يعطي بالعلاقة التالية:

$$\hat{B}_{GLS} = (X' \Omega^{-1} X' \Omega^{-1} Y$$

ويتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي Ω ، ويمكن إعادة كتابة مقدر GLS على النحو التالي:

$$\hat{B}_{GLS} = \left(\sum_{i=1}^n X'_i \Omega^{-1} X_i \right)^{-1} \left(\sum_{i=1}^n X'_i \Omega^{-1} Y \right)$$

كما يتطلب الأمر الحصول على الجذر التربيعي ومعكوس للمصفوفة Ω ، وبحل المصفوفة نتحصل على:

$$\Omega^{1/2} = I - \frac{\theta}{T} ii' \dots \dots \dots (19-2)$$

$$\theta = 1 - \frac{\varepsilon}{(\sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2)^{1/2}}$$

وبشكل عملي تحسب المقدر عن طريق GLS عن طريق تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية:

$$X^* = \begin{bmatrix} x_{i1} & - & \theta \bar{x}_i \\ x_{i2} & - & \theta \bar{x}_i \\ \vdots & - & \vdots \\ x_{it} & - & \theta \bar{x}_i \end{bmatrix} \quad y^* = \begin{bmatrix} y_{i1} & - & \theta \bar{y}_i \\ y_{i2} & - & \theta \bar{y}_i \\ \vdots & - & \vdots \\ y_{it} & - & \theta \bar{y}_i \end{bmatrix}$$

ومن ثم يجرى الحدار y^* على X^*

تعتمد طريقة GLS على معرفة مكونات المصفوفة ولكن بالرغم من هذه الخصائص التي يتمتع بها مقدر GLS إلا أنه لا يمكن حسابه، بحيث يعتمد على معلمات مجهولة وهي التباين σ_u^2 و σ_ε^2 وبالتالي لا بد من تقديرها من أجل الحصول على تقدير θ ، إذن فإن تعويض القيمة المقدر في القيمة الحقيقية $\hat{\theta}$ يسمح بحساب θ مقدر جديد هو مقدر المربعات الصغرى المعممة المقدر GLS ومنها يتم الحصول على النسبة المستخدمة في عملية التحويل.¹

ج- طريقة المربعات الصغرى المعممة المقدر FGLS:

تتبع طريقة FGLS في تقديره σ_ε^2 ، التباين كما في التسلسل الآتي:

أولاً: تقدير σ_ε^2

¹ بدرأوي شهيناز، مرجع سابق، 218.

تتلخص طريقة الحصول على σ_{ε}^2 المقدرة بالوصول إلى مقدرة التباين لنموذج LSDV كما في المعادلة وبشكل أوضح، يتضمن ذلك الحصول على معلومات داخل كل مجموعة i (Withing-Groups) للتخلص من عدم التجانس غير المشاهدة الخاص بكل وحدة (تدعى بالتأثيرات العشوائية الخاصة). ويتضمن ذلك المعادلتين التاليتين:

$$y_{it} = \alpha + \beta'_{it} + \varepsilon_{it} + u_i \dots \dots \dots (20-2)$$

$$\bar{y}_i = \alpha + \beta \bar{x}_i + \bar{\varepsilon}_i + u_i \dots \dots \dots (21-2)$$

فيأخذ الفرق بين المعادلتين لحساب الانحراف عن متوسط الوحدات:

$$y_{it} - \bar{y}_i = \beta' [x_{it} - \bar{x}_i] + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i]$$

ويجري تقدير النموذج بطريقة LSDV على nT مشاهدة وتستخدم بواقي الانحدار للحصول على مقدرة σ_{ε}^2 التباين كما يلي:

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (e_{it} - \bar{e}_i)^2}{(nT - n - K)} \dots \dots \dots (22-2).$$

ثانياً: تقدير σ_u^2

يقصد هنا بالمقدرة σ_u^2 مقدرة التباين بين المجموعات Between- groups، وللتوصل إليها يجب الحصول على بواقي المعادلة (22-2) لـ n من المشاهدات:

$$\varepsilon_{**i} = \bar{y}_i - a - \beta' \bar{x}_i$$

وهي تساوي: $\varepsilon_i + u_i$

فإذا كان تباين بواقي المعادلة يأخذ في الاعتبار تباين العشوائيين:

$$Var[\varepsilon_{**i}] = \sigma_{**}^2 = \frac{\sigma_{\varepsilon}^2}{T} + \sigma_u^2$$

وبالتالي يمكن الحصول على المقدرة σ_{ε}^2 و ε_{**i} وبالتعويض كما يلي:

$$\hat{\sigma}_u^2 = \sigma_{**}^2 - \frac{\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{T}$$

$$\sigma_{**}^2 = \frac{e'_{**} e_{**}}{n - K} \text{ حيث:}$$

وفي النهاية، تدرج المقدرات σ_{ϵ}^2 و ϵ_{**i} في النسبة الخاصة بالتحويل للحصول على المعلمات المقدرة للانحدار المكس. ¹

✓ اختبارات المفاضلة بين النماذج:

أولاً: اختبار هوسمان (Hausman Test 1978):

يقوم اختبار Hausman على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الآثار الثابتة و الآثار العشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، ومن أجل تحديد أي النموذجين سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة، بينما تحت الفرضية البديلة القائلة بوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط المنسقة والأكثر كفاءة.

- فرضيات الاختبار:

$$\begin{cases} H_0: E\left(\frac{a_i}{x_i}\right) = 0 \\ H_1: E\left(\frac{a_i}{x_i}\right) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل:

H_0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H_1 : وهي فرضية البديلة عندما يكون النموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

بحيث تحسب الإحصائية كما يلي:

$$= (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG})' [Var(\hat{\beta}_{LSDV}) - Var(\hat{\beta}_{MCG})]^{-1} (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG}) \dots \dots (23-2)$$

¹ قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق، ص 170-171.

حيث أن :

$$\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG}$$

تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.
 تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل لمقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

حيث تتبع إحصائية H توزيع كأي تربيع مع بدرجة حرية K، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية H أكبر من القيمة الجدولة لتوزيع كأي تربيع مع بدرجة حرية K، $H > \chi^2(K)$ ، يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية، و قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، أي أن التقدير بطريقة LSDV (within) غير متحيز.¹

ثانياً: اختبار نسبة المعقولية العظمى

تختلف هذه الطريقة عن سابقتها كونها تستوجب معرفة توزيع المسار مسبقاً.

$$X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \text{ iid } N(0, \Sigma)$$

$$\theta = \text{vec}(\mu_1, \dots, \mu_n, \phi_{i,j}^k; 1 \leq i, j \leq n; j \in [1, n]; \sigma_{i,j}; 1 \leq i, j \leq n)$$

بفرض أن نبدأ من (t= -p+1)

$$x = XB + \varepsilon$$

$$EMV(B) = \hat{B}_{MCG} = \hat{B}$$

$$EMV(\Sigma) = \hat{\Sigma} = (\hat{\sigma}_{i,j})_{i,j}; \hat{\sigma}_{i,j} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^1 \varepsilon_{i,t} \varepsilon_{j,t}$$

$$L(X_1, \dots, X_T, \theta) = L(X_1, \dots, \frac{X_T}{X_{-p+1}}, \dots, X_0, \theta)$$

$$L(X_t, \dots, X_T, \theta) = \prod_{i=1}^T L(X_t, \dots, \frac{X_t}{X_{t-1}}, \dots, X_t, \theta)$$

حيث:

¹ بدرأوي شهيناز، مرجع سابق، ص 219- ص 220.

$$L(X_t, \dots, \frac{X_t}{X_{t-1}}, \dots, \dots, X_t, \theta) \rightarrow N(\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p}, \Sigma)$$

$$L(X_t, \dots, X_T, \theta) = \prod_{i=1}^T \frac{1}{(\sqrt{2\pi})^n (\sqrt{\det(\Sigma)})} \exp \left\{ -\frac{1}{2} (X_t (\mu + \phi_1 X_1 + \dots + \phi_p X_{t-p})' \Sigma (X_t - (\mu + \phi_1 X_t + \dots + \phi_p X_{t-p}))) \right\}$$

وعليه تكون دالة المعقولية العظمى كما يلي:¹

$$\ln(L) = \ln(x, \hat{\theta}_T) = -\frac{n}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \ln(\det(\Sigma)) - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t \Sigma^{-1} \hat{\varepsilon}_t$$

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سنتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين، الأول يتمثل في عرض النتائج المتعلقة بقرارات التمويل المتواجدة بمؤسسة الاقتصادية، أما الفرع الثاني سنتعرض لتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

ويتضمن هذا المطلب فرعين: الفرع الأول يشتمل على عرض النتائج وتحليلها، أما الفرع الثاني فيمثل تقدير النماذج القياسية للمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: عرض النتائج وتحليلها

سنتناول في هذا الفرع نتائج الدراسة المتوصل إليها، و باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة من برنامج Eviews9، ثم نماذج البانل Panel Model.

¹ بارنيك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، جامعة أبي بكر بالكايد، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2013-2014، ص107-ص108.

أولاً: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (1-2): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

	TEIBS	CE	CE1	CE2
وحدة القياس	%	%	%	%
Mean	0.227000	0.322000	0.037333	0.285000
Median	0.250000	0.300000	0.025000	0.280000
Maximum	0.260000	0.580000	0.490000	0.550000
Minimum	0.190000	0.170000	-0.290000	0.090000
Std. Dev.	0.030867	0.134969	0.217286	0.165566
Probability	0.089876	0.247459	0.280001	0.239987
Observations	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 1.

1- التحليل الوصفي للمتغير المستقل (TEIBS):

من خلال الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن متوسط المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات للفترة (2010-2015) هو 0,22% حيث بلغت أعلى نسبة ل IBS ب 0,26% وأقل نسبة 0,19%، وانحراف معياري 0,03.

2- التحليل الوصفي للمتغير التابع:

أ. نسبة الاستدانة (CE):

من خلال الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن متوسط نسبة الاستدانة المقاسة بديون المتوسطة والطويلة على مجموع الأصول للفترة (2010-2015) هو 0,32% حيث بلغت أعلى قيمة للاستدانة ب 0,58% وأقل قيمة 0,17%، وانحراف معياري ب 0,13.

ب. نسبة الاستدانة طويلة الأجل (CE1):

من خلال الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن متوسط نسبة الاستدانة المقاسة بديون طويلة الأجل على مجموع الأصول للفترة (2010-2015) هو 0,03% حيث بلغت أعلى قيمة للاستدانة ب 0,49% وأقل قيمة -0,29%، وانحراف معياري ب 0,29.

ج. نسبة الاستدانة قصيرة الأجل (CE2):

من خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ أن متوسط نسبة الاستدانة المقاسة بديون قصيرة الأجل على مجموع الأصول للفترة (2010-2015) هو 0.28% حيث بلغت أعلى قيمة للاستدانة بـ 0.55% وأقل قيمة 0.09%، وانحراف معياري بـ 0,16.

ثانياً: الارتباط بين المتغيرات

الجدول رقم (2-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

	TEIBS	CE	CE1	CE2
TEIBS	1	-0.27	-0.05	-0.15
CE	-0.27	1	0.65	-0.04
CE1	-0.05	0.65	1	-0.78
CE2	-0.15	-0.04	-0.78	1

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين النتائج التالية:

✓ وجود علاقة ارتباط بين ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين نسبة الاستدانة المحسوبة بحاصل قسمة الديون الطويلة والقصيرة الاجل على مجموع الاصول و نسبة الاستدانة المحسوبة بحاصل قيمة الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول، بحيث قدر معامل الارتباط بـ 0,65.

المطلب الثاني: تقدير النماذج القياسية وتحليلها

الفرع الأول: عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات (TEIBS):

تحدد الضريبة على أرباح الشركات المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر بفرض الضريبة على النتيجة الصافية للشركة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-3): المعدل الفعلي للضريبة على ارباح الشركات للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

السنوات						نسبة رأس المال المكتتب	الشركات
2015	2014	2013	2012	2011	2010		
%0	%20	%18	%20	%17	%27	%20	SAIDAL
%14	%20	%23	%32	%34	%28	%20	ROUIBA
%16	%9	%10	%25	%18	%31	%31	ALLIANCE
%18	%18	%0	%0	%9	%7	%20	AURASSI
%15	%21	%17	%39	%26	%12	%20	DAHLI

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معلومات بورصة الجزائر والجريدة الرسمية للفترة (2010-2015)، أنظر

الملحق رقم 1.

ثانياً: تقدير أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرارات التمويل.

1- تقدير أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة:

1-1 تقدير النموذج:

$$CE = a_i + \beta * TEIBS_{it} + \varepsilon_{it}$$

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنماذج الانحدار الثلاثة (نموذج التجميعي، نموذج الأثر الثابت، نموذج الأثر العشوائي) لقياس مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة.

المتغير التابع: يمثل نسبة الاستدانة وذلك بحاصل قسمة ديون طويلة والمتوسطة على مجموع الاصول					
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 30 = 5×6 مشاهدة.					
المعلومات		النموذج التجمعي		نموذج الأثر العشوائي	
قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية
0,389	0,0000	0,353	0,0000	0,355	0,0000
Constante					
-0,373	0,146	-0,175	0,160	1,53	0,143
TEIBS					
30		30		30	
Number of observation					
0,073		0,874		0,076	
R- squared					
0,04		0,848		0,043	
Adj R- squared					
0,146		0,0000		0,138	
Prob(F- statistic)					
CE=0.38- 0.37* TEIBS		CE =0.35 - 0.17* TEIBS		CE = 0.35 - 0.18* TEIBS	
المعادلة المقدر					

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 2.

2-1 المفاضلة بين النموذج التجمعي و نموذج الأثر الثابت:

- اختبار نسبة المعقولة العظمى أي اختبار F:

➤ فرضيات الاختبار F:

$$\begin{cases} H_0 : \text{النموذج التجمعي} \\ H_1 : \text{نموذج الأثر الثابت} \end{cases}$$

حيث أن:

H_0 : النموذج التجمعي وهذا يعني تساوي الحد الثابت لكل الشركات؛

H_1 : نموذج الأثر الثابت هذا يعني أن لكل شركة حد ثابت.

الجدول رقم (2-5): اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة.

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	38.191007	(4,24)	0.0000
Cross-section Chi-square	59.902855	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أنه $\alpha = 0,05 < \text{Prob} = 0,0000$ فهذا يعني أن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 أي قبول نموذج الأثر الثابت.

3-1 المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار مضاعف لغرانج **Breusch-Pagan LM**:

➤ فرضيات الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \text{النموذج التجميعي} \\ H_1 : \text{نموذج الأثر العشوائي} \end{cases}$$

الجدول رقم (2-6): اختبار **Breusch-Pagan LM** لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	50.32366	2.879396	53.20306
	(0.0000)	(0.0897)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 2.

بما أنه $\alpha = 0,05 < \text{Prob} = 0,0000$ فهذا يعني أن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 أي قبول نموذج الأثر العشوائي.

4-1 المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار Hausman:

➤ فرضيات الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \text{نموذج الأثر العشوائي} \\ H_1 : \text{نموذج الأثر الثابت} \end{cases}$$

الجدول رقم (2-7): اختبار Hausman لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة.

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.086102	1	0.7692

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أن من $\alpha = 0,05 > \text{Prob} = 0,7692$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 فهذا يعني أن النموذج المقبول هو نموذج الأثر العشوائي.

من خلال اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة اتضح أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل لتوضيح أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة

5-1 التحليل الاحصائي لنموذج الاثر العشوائي لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة:

- اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج:

الجدول (2-8): اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم نموذج التأثيرات العشوائية لأثر TEIBS على الاستدانة.

المتغير التابع: يمثل نسبة الاستدانة التي تقاس بقسمة الديون الطويلة والمتوسطة على مجموع الاصول		
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 30=5x6 مشاهدة.		
المعلومات		نموذج التأثيرات العشوائية
المعلمة	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية
Constante	-0,02	0,9485
TEIBS	1,53	0,3992
Number of Observation	30	
R-squared	0,026	
Adjusted R-squared	-0,008	
Prob (F-Statistic)	0,391	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 2.

➤ بالنسبة لثابت C:

- الفرضية H_0 : الثابت ليس له معنوية احصائية؛
 - الفرضية H_1 : الثابت له معنوية احصائية.
- نلاحظ من الجدول ان قيمة الثابت $Prob = -0,9485 < 0,05$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 هذا يعني أن المعلمة ليس لها معنوية احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

➤ بالنسبة ل TEIBS:

- الفرضية H_0 : TEIBS ليس له معنوية احصائية؛
 - الفرضية H_1 : TEIBS له معنوية احصائية.
- نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول ان $Prob = 0,3992 > 0,05$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 هذا يعني أن المعلمة ليس لها معنوية احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

6-1 اختبار القدرة التفسيرية لنموذج R^2 :

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج العشوائي نلاحظ أن إحصائية فيشر المتحصل عليها $R^2 = 0,026$ وهذا يعني أن الضريبة على أرباح الشركات تفسر قرار الاستدانة بنسبة 2,6%.

7-1 اختبار صلاحية النموذج:

نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة (**F-Statistic**) $0,391 = \text{Prob} (F-Statistic) < 0,05$ فهذا يعني أن النموذج ليس مقبول احصائيا.

8-1 التحليل الاقتصادي:

من خلال التحليل الاحصائية التي قمنا بها لدراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة، والنتائج المتوصل اليها وجدنا أنه لا يوجد أثر لضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة، وقد ظهر لنا هذا من خلال المعنوية الاحصائية لنموذج التي كانت أكبر من 0,05 ومعامل التحديد 2,6%، وهذا راجع الى التغيرات الحاصلة في الضريبة على أرباح الشركات الناتجة عن التغير في نسبة الضريبة المفروضة على الشركات حسب نوعية النشاط.

2- تقدير أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة في طويلة الأجل:

1-2 تقدير النموذج:

$$CE1 = a_i + \beta * TEIBS_{it} + \varepsilon_{it}$$

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنماذج الانحدار الثلاثة (نموذج التجميعي، نموذج الأثر الثابت، نموذج الأثر العشوائي) لقياس مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في طويلة الأجل. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة في طويلة الأجل.

المتغير التابع: يمثل الاستدانة في الاجل الطويل وذلك بحاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول					
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 30 = 5×6 مشاهدة.					
المعلومات		النموذج التجمعي		نموذج الأثر العشوائي	
قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية
0,0579	0,5054	0,11	0,0036	0,11	0,3410
-0,11	0,7878	-0,43	0,0252	-0,42	0,0258
30	30	30			
0,00		0,89		0,16	
-0,03		0,8697		0,13	
0,7877		0,0000		0,0238	
المعادلة المقدر		CE1 = 0,05+ -0,11* TEIBS		CE1 = 0,11 - 0,42* TEIBS	
المعادلة المقدر		CE1 = 0,11 - 0,43* TEIBS		CE1 = 0,11 - 0,42* TEIBS	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 3.

2-2 المفاضلة بين النموذج التجمعي و نموذج الأثر الثابت:

- اختبار نسبة المعقولة العظمى أي اختبار F:

الجدول رقم (2-10): اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في طويلة الأجل.

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	49.517946	(4,24)	0.0000
Cross-section Chi-square	66.748405	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أنه $\text{Prob}=0,0000 < \alpha = 0,05$ فهذا يعني أن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 أي نموذج الأثر الثابت.

3-2 المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار مضاعف لغرائج **Breusch-Pagan LM**:

الجدول رقم (2-11): اختبار **Breusch-Pagan LM** لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	54.64316	2.511711	57.15487
	(0.0000)	(0.1130)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أنه $\text{Prob}=0,0000 < \alpha = 0,05$ فهذا يعني أن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 أي أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل.

4-2 المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار **Hausman**:

الجدول رقم (2-12): اختبار **Hausman** لأثر الضريبة على ارباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.221500	1	0.6379

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أن من $\alpha = 0,05 > \text{Prob} = 0,6379$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 فهذا يعني أن النموذج المقبول هو النموذج العشوائي.

من خلال اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة اتضح أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل لتوضيح أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في الأجل الطويل.

5-2 التحليل الاحصائي لنموذج الاثر العشوائي لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في الأجل الطويل:

- اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج:

الجدول رقم (2-13): اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج العشوائي لأثر TEIBS على الاستدانة
طويلة الأجل

المتغير التابع: يمثل الاستدانة في الاجل الطويل وذلك بحاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول		
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 30=5×6 مشاهدة.		
نموذج التأثيرات العشوائية		المعلومات
مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	
0,3410	0,11	Constante
0,0258	-0,42	TEIBS
	30	Number of Observation
	0,1692	R-squared
	0,1396	Adjusted R-squared
	0,0238	Prob (F-Statistic)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 3.

✓ بالنسبة لثابت C:

نلاحظ من الجدول ان قيمة الثابت $\alpha = 0,05 > \text{Prob} = 0,3410$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 هذا يعني أن المعلمة ليس لها معنوية احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

✓ بالنسبة ل ETIBS:

نلاحظ ان $\alpha = 0,05 < \text{Prob} = 0,0258$ فمنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية H_1 فهذا يعني أن المعلمة لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

6-2 اختبار القدرة التفسيرية لنموذج R^2 :

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج العشوائي نلاحظ أن معامل التحديد المتحصل عليها $R^2 = 0,1692$ وهذا يعني أن الضريبة على أرباح الشركات تفسر الاستدانة في الاجل الطويل بنسبة 16,92%.

7-2 اختبار صلاحية النموذج:

نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة $\text{Prob} (F\text{-Statistic}) = 0,0238 > \alpha = 0,05$ فهذا يعني نموذج الأثر العشوائي مقبول احصائياً.

8-2 التحليل الاقتصادي:

من خلال المراحل التي تطرقنا اليها لدراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل، والنتائج المتوصل اليها في التحليل الاحصائي وجدنا أنه لا يوجد أثر لضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة في الاجل الطويل، لأن ليس له معنوية احصائية وهذا ما وضعه معامل التحديد.

تقدير أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل:

1-3 تقدير النموذج:

$$CE2 = a_i + \beta * TEIBS_{it} + \varepsilon_{it}$$

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنماذج الانحدار الثلاثة (نموذج التجميعي، نموذج الأثر الثابت، نموذج الأثر العشوائي) لقياس مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على القدرة على السداد. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج الثلاثة لأثر TEIBS على الاستدانة قصيرة الأجل.

المتغير التابع: يمثل الاستدانة في الاجل القصير وذلك بحاصل قسمة الديون قصيرة الأجل على مجموع الأصول					
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 5x6=30 مشاهدة.					
المعلومات		النموذج التجمعي		نموذج الأثر العشوائي	
قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية
0,3326	0,0000	0,2377	0,0000	0,2390	0,0069
-0,2626	0,4119	0,2607	0,0150	0,2532	0,0165
30		30		30	
0,0241		0,9440		0,1878	
-0,0106		0,9324		0,1583	
0,4119		0,0000		0,0168	
المعادلة المقدر		CE2 = 0,33 - 0,2626*TEIBS		CE2 = 0,23 + 0,25*TEIBS	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 4.

2-3 المفاضلة بين النموذج التجمعي و نموذج الأثر الثابت:

- اختبار نسبة المعقولة العظمى أي اختبار F:

الجدول رقم (2-15): اختبار F لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل.

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	98.667680	(4,24)	0.0000
Cross-section Chi-square	85.770927	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أنه $\text{Prob}=0,0000 > \alpha = 0,05$ فهذا يعني أن نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي قبول نموذج الأثر الثابت.

3-3 المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار مضاعف لغرانج **Breusch-Pagan LM**:

الجدول رقم (2-16): اختبار **Breusch-Pagan LM** لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	54.4386	2.7118	57.1505
	(0.0000)	(0.0996)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أنه $\text{Prob}=0,0000 > \alpha = 0,05$ فهذا يعني أن نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي قبول نموذج الأثر الثابت.

4-3 المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي:

- اختبار **Hausman**:

الجدول رقم (2-17): اختبار Hausman لأثر الضريبة على ارباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.203736	1	0.2726

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

بما أن من $\text{Prob}=0,2726 > \alpha = 0,05$ فمنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 فهذا يعني أن النموذج المقبول هو نموذج الأثر العشوائي.

من خلال اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة اتضح أن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل لتوضيح أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل.

3-5 التحليل الاحصائي لنموذج التجميعي لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل:
- اختبار المعنوية الاحصائية لمعالم النموذج:

الجدول رقم (2-18): اختبار المعنوية الاحصائية لمعامل النموذج التجميعي لأثر TEIBS على الاستدانة قصيرة الأجل.

المتغير التابع: يمثل القدرة على السداد وذلك بحاصل قسمة الديون المالية على القدرة على التمويل الذاتي		
الفترة: 2010-2015 T=6 N=5 مجموع مشاهدات البانل: 30=5×6 مشاهدة.		
المعلومات		نموذج الأثر الثابت
المعلمة	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية
Constante	0,2377	0,0000
IBS	0,2607	0,0150
Number of Observation	30	
R-squared	0,9440	
Adjusted R-squared	0,9324	
Prob (F-Statistic)	0,0000	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9، أنظر الملحق رقم 3.

✓ بالنسبة لثابت C:

نلاحظ ان $\alpha = 0,05 < \text{Prob} = 0,0000$ فمنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 فهذا يعني أن الثابت له معنوية احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

✓ بالنسبة ل TEIBS:

نلاحظ ان $\alpha = 0,05 < \text{Prob} = 0,0150$ فمنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 فهذا يعني أن TEIBS لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%.

3-6 اختبار القدرة التفسيرية لنموذج R^2 :

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج العشوائي نلاحظ أن معامل التحديد المتحصل عليها R-Squared = 0,9440 وهذا يعني أن الضريبة على أرباح الشركات تفسر قرار الاستدانة قصيرة الاجل بنسبة 94,40%.

7-3 اختبار صلاحية النموذج:

نلاحظ ان $\alpha=0,05 > 0,0000 = \text{Prob (F-Statistic)}$ فهذا يعني قبول نموذج الأثر الثابت.

8-3 التحليل الاقتصادي:

ومن خلال التحليل الاحصائي وجدنا أنه يوجد أثر لضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الاجل، وهذا من خلال وجود معنوية احصائية لنموذج، وهذا ما يوضحه معامل التحديد بقيمة 0,9440 وهي كبيرة جداً. أي كانت هناك علاقة قوية جدا بين الضريبة على أرباح الشركات و الاستدانة قصيرة الاجل، وأسبابه ترجع إلى ان الشركات توفر لديها موارد مالية لسد استحقاقاتها الواجبة عليها من الضريبة على أرباح الشركات كونها قادرة على تسديد ديونها في الأجل القصير.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

بناء على التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الأثر العشوائي ونموذج التجميعي، سنقوم بتحليل تلك النتائج :

1- نسبة الاستدانة:

كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود أثر لضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل بالاستدانة، وهذا راجع إلى نوع نشاط المؤسسة والوضع المالي لها، وهذه النتيجة جاءت متنافية مع نظرية مودجلياني ومليير الذي كان يفسر بوجود أثر للضريبة على قرار الاستدانة بزيادة نسبة الاستدانة وفسرها بالعلاقة الطردية بينهما، وجاءت أيضا متنافية هذه النتيجة مع نظرية جونسن ومكليينغ الذي نصت على أنه من مصلحة المؤسسة الاستدانة إلى غاية النقطة التي تتساوى فيها الوفرات الضريبية مع تكاليف الإفلاس والوكالة.

2- نسبة الاستدانة طويلة الأجل:

من خلال النتائج المتحصل عليها، توصلنا إلى عدم وجود أثر للضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل، كونها هذا القرار اتخذته المؤسسات لتقيس مدى قدرتها على تسديد ديونها في الأجل الطويل، وقد يعود غياب الأثر إلى نقص العينة أو لأسباب خاصة متعلقة بوضعية المالية للمؤسسة.

3- نسبة الاستدانة قصيرة الأجل:

تبين لنا من خلال النتائج السابقة والخاصة بقرار الاستدانة في الأجل القصير، وتوصلنا إلى وجود أثر بين لان الشركات قادرة على سد التزاماتها الخاصة في الأجل القصير فقط.

خلاصة الفصل:

يعد قرار التمويل بالاستدانة في المؤسسة الاقتصادية مهم، كونه يحدد المسار المالي الذي ستلجئ اليه المؤسسة لتلبية احتياجاتها الخاصة، وهذا ما أثبتته الدراسات النظرية والتجريبية والتي تم تقديمها في المحاور السابقة الخاصة بدراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة والذي كان محور دراستنا

القياسية، من خلال الاعتماد على مختلف النماذج التي تفسر العلاقة الموجودة بين الضريبة على أرباح الشركات والمتغيرات التابعة. لذلك فبعد التعرف على أهمية نماذج البانل في تحديد طبيعة هذه العلاقة، و تطبيق هذه التقنية من أجل تبيان أثر IBS على قرارات التمويل والتعرف على من هو القرار الاحسن والانسج الذي اتخذه المؤسسة (الشركة).

وللوصول إلى نتيجة توصلنا إلى وجود أثر للضريبة على ارباح الشركات على قرار الاستدانة في الأجل القصير فقط في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وهذا يدل على ان الشركات قادرة على سد ديونها في الأجل ال.

خاتمة

إن من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الحالي هو كيفية الحصول على مصادر تمويل لكي تغطي احتياجاتها المالية، لسير نشاطها وتطويره وتحقيق رغباتها، لذلك تقوم باللجوء إلى اتخاذ قرارا مالي انسب وأنجع ويمكنها من تغطية هذه الاحتياجات، ومن ضمن هذه القرارات قرار الاستدانة، ولكن هذا القرار يؤثر فيها الضريبة على أرباح الشركات المفروضة من الجهات العليا لمصلحة الضرائب، و بالتالي المؤسسة مجبرة على إيجاد سياسة مالية متكاملة لتحقيق أهدافها المسطرة.

وفيما يتعلق بالإجابة عن الإشكالية المطروحة حاولنا إسقاط الجانب النظري للدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2015، حيث اتبعنا لتحقيق ذلك منهج دراسة الحالة و المعتمد على نموذج البانل لتحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Method ، الذي يشمل على ثلاث نماذج : نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model ، نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model ، نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model .

ولمعرفة أفضل النماذج لاستخدامه في التحليل تم تطبيق ثلاثة اختبارات، هي: اختبار المعقولة العظمى، و اختبار مضاعف لاغرانج، (LM) المقترح من قبل (Breusch and Pagan (1980) و ذلك للمفاضلة بين نموذج و اختبار هوسمان (Hausman) والذي يستخدم من أجل الاختيار بين النموذجين الأثر الثابت والعشوائي.

لذلك جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على أحد أهم المواضيع الحساسة في جانب مالية المؤسسة والمتمثلة في أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية وعلى هذا الأساس فإن قرار اللجوء إلى قرار مالي أنسب تحدده متغيرة الضريبة على ارباح الشركات، ومن خلال هذه دراساتنا بجابيهما النظري والتطبيقي توصلنا الى مجموعة من النتائج:

I. نتائج اختبار الفرضيات:

سنجيب على الفرضيات المطروحة في البحث، من خلال النتائج المتحصل عليها وباستخدام برنامج EViews9 وعند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$:

- الفرضية الاولى التي المصادر التمويلية الموجودة في المؤسسة الاقتصادية مصادر داخلية ومصادر خارجية صحيح هذا لان المؤسسة تقوم بتمويل الذاتي او الاعتماد على مصادر خارجية كالاستدانة؛
- الفرضية الثانية: التي تنص بأنه لا يوجد للضريبة على أرباح الشركات أثر على القرار التمويلي بالاستدانة ، وهذا صحيح وتوصلنا إليه من خلال النتائج المتحصل عليها أثناء دراستنا وتطبيقها على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، وهذا يتنافى مع نظرية مودجلياني ومليير الذي أخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود إلى تفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، وايضاً قال أنه توجد علاقة ايجابية بين التكلفة الوسيطة المرحة ونسبة الرفع المالي.

- وهذه النتيجة المتوصل لها أيضا تتنافى مع ما قاله جونسن ومكليينغ أنه من مصلحة المؤسسة الاستدانة في حالة وجود ضرائب على أرباح الشركات كون المصاريف المالية لا تخضع للضريبة؛
- وفيما يخص الفرضية الثالثة: التي : يوجد تأثير لضريبة على أرباح الشركات على القرار التمويلي بالاستدانة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. فلقد تم اثبات هذه الفرضية بحيث أتضح أنه تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل، وتنافت هذه الفرضية مع الاستدانة طويلة الاجل لان الشركات قادرة على سد احتياجاتها في الاجل القصير فقط. أما في حالة الاستدانة على الاجلين معا فلا يوجد لها تأثير على الضريبة على ارباح الشركات. فلذلك سنقبل الفرضية الثالثة ونرفض الفرضيتين السابقتين التي تنص بعدم وجود أثر على هذه القرار. إلا أن هذا يثبت ما جاء به الدكتور دادان عبد الغاني بالدراسة التي قام بها بتطرق الى مجموعة من النظريات والدراسات المتعلقة بتأثير الضرائب على مصادر التمويل، والتي توصل من خلالها إلى وجود أثر للضرائب والوفر الضريبي على مصادر التمويل؛ في حين أن هذه الفرضية تصدق على ما جاء به مودجلياني ومليير وجونس ومكليينغ؛
- تعد الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية إذ يتم اللجوء إليها من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي، إلا أنها لم تؤثر فيها الضريبة كونها المؤسسات المدرجة في البورصة تمنح لها تخفيضات في حالة تحقيقها أرباح ؛
- والاستدانة في الأجل القصير هي شيء جيد بالنسبة للمؤسسة ويمكنها من تسديد احتياجاتها في اجل قصير لكي تشرع بعدها في مشروع آخر وتنمي استثماراتها وتكبر مشروعاتها.

II. مقترحات:

- من خلال النتائج المتوصل اليها اقترحنا مجموعة من التوصيات وتجسدت فيما يلي:
- ضرورة الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، وتحسين أدائها المالي باتخاذ القرار الانسب والانجع بغض النظر عن التغير الحاصل في الضريبة على أرباح الشركات المفروض على المؤسسة؛
- يجب على مسيري المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات عند الاختيار بين المصادر التمويلية للمؤسسة؛
- يعد القرار التمويلي في المؤسسة مهم ويساعدها في تحقيق أهدافها، وضرورة إعطاء المؤسسات أهمية بالغة والاحسان في اختياره.

III. آفاق الدراسة:

- يعد بحثنا أحد التغيرات الحاصلة في المؤسسة الاقتصادية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسات واتخاذ القرار الانسب، ولذلك نقترح مجموعة من المواضيع المستقبلية:
- رغم الجهود المبذولة من أجل إبراز أثر الضريبة على أرباح الشركات على قرار تمويل المؤسسة الاقتصادية، إلا أنه من الطبيعي وجود بعض النقائص كون هذا الموضوع حساس بالنسبة لشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ولذلك نقترح مجموعة من المواضيع المستقبلية:
- آلية معالجة الضريبة على أرباح الشركات في المؤسسة الاقتصادية؛
 - فعالية قرار التمويل في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؛
 - فعالية قرارات التمويل في تحديد القيمة السوقية في بورصة القيم المنقولة؛
 - دراسة البدائل التمويلية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

❖ الكتب:

- 1- منور أوسيرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- 2- عاشور كتوش، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.
- 3- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2003/03، جامعة البليدة، 2003.
- 4- يوعون يجياوي نصيرة، جباية المؤسسة (دروس، تمارين، ودراسة الحالات) ، الجزائر، 2011.
- 5- عبد القادر شلال، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015-2016.
- 6- بن اعماره منصور، الضريبة على أرباح الشركات IBS، حسب تعديلات قانون المالية 2010 لطلبة المعاهد العليا و الجامعات و كل المتخصصين في الاقتصاد، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- 7- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية " مدخل اتخاذ القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.
- 8- بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2011.
- 9- حسن أحمد توفيق، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 10- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، 2008.
- 11- منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، 2007.

❖ المذكرات:

- 1- ملاكي فاطمة الزهراء، زراولة كريمة، النظام الضريبي على ارباح الشركات IBS في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة جيلالي بونعام، خميس مليانة، 2014/2015.
- 2- مساعد عبد الباسط، مدى تطبيق الضرائب على الدخل وفق المعيار المحاسبي رقم 12 في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012.
- 3- شكال آسيا، أثر الضريبة على القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 4- بن علي محمود، سويسي محمد، مكانة الشريعة على ارباح الشركات IBS ضمن النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2014/2015.

- 5- محمد حمر العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- 6- فاطمي كمال، صادقي جمال، الضريبة على أرباح الشركات IBS، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية المطبقة في شعبة المحاسبة والضرائب، ملحقة جامعة خميس مليانة، 2001.
- 7- مصباح عائشة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2005.
- 8- كروان لعور، أثر أساليب التمويل على الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014/2015.
- 9- ناصر شارفي، الضريبة على الدخل والأرباح في الاصلاحات الضريبية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 10- بوسنة وردة، التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2005.
- 11- راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014.
- 12- بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام نماذج بانل، أطروحة دكتورا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- 13- قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 14- زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012.
- 15- بن ختو فريد، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، أطروحة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2015.
- 16- بن اعراب أم الخير، العوامل المحددة للاستدانة في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2015-2016.

- 17- علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة بالبورصة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- 18- سميرة بنت سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المنشأة والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013.
- 19- جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، اطروحة دكتورا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 20- وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
- 21- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2013-2014.

❖ الملتقيات:

- 1- قدي عبد المجيد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري والألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20/21/2003 ماي.
- 2- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة.

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%A8.pdf> .

❖ المجلات:

- 1- بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، مجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة المسيلة، العدد 10 جوان 2013.
- 2- دادن عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 06/2008.
- 3- نور الدين زغييط، نعيم عاشوري، معالجة الازدواج الضريبي لأرباح الشركات بين التخفيف والإلغاء، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد 01، جوان 2014.

❖ القوانين والتشريعات:

- 4- المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 5- المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 6- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 7- المادة 195، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 8- المادة 157، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 9- المادة 158، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 10- المادة 159، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 11- المادة 192، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 12- المادة 193، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 13- المادة 194، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- 14- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2010.
- 15- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2011.
- 16- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2012.
- 17- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2013.
- 18- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2014.

❖ المراجع الأجنبية:

- 1- F. MODIGLIANI & M. MILLER, Corporate income taxes and the cost of capital: a correction , The American Economic Review, Vol. 53, N° 3, June 1963.
- 2- M. JENSEN & W. MECKLING, theory of the Firm: Managerial behavior, Agency costs and Ownership structure, Journal of Financial Economics, Vol. 3, N° 4, October 1976.
- 3- MICHAEL P. DEVEREUX, Issues in the design of taxes on corporate profit, National Tax Journal, Vol. 65, September 2012.
- 4- Edward W. Frees , Longitudinal and Panel data, Brief Table of Content, All rights reserved, oct 2003.

- 5- Hsiao C., Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p.12.
- 6- William Greene, Econometric Analysis, 5th ed, New Jersey, Prentice Hall, Upper Saddle River, 2003.
- 7- Régis Bourbonnais, économétrie, 8eme édition, Dunod, Paris, 2011.

❖ مواقع الكترونية:

- 1- المديرية العامة لضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/379-2014-05-28-14-21-5>
- 2- موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz>
- 3- موقع الجريدة الرسمية الجزائرية: www.joradp.dz
- 4- موقع شركة الرويبة: <http://www.rouiba.com.dz>

الملاحق

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (2010-2015)

الشركات	السنوات	TEIBS	CE	CF1	CE2
sai	2010	0,27	0,31	0,03	0,28
sai	2011	0,17	0,21	-0,07	0,28
sai	2012	0,2	0,21	-0,09	0,3
sai	2013	0,18	0,17	-0,11	0,28
sai	2014	0,2	0,27	0,09	0,17
sai	2015	0	0,29	0,12	0,17
roui	2010	0,28	0,17	-0,2	0,37
roui	2011	0,34	0,21	-0,22	0,43
roui	2012	0,32	0,18	-0,29	0,47
roui	2013	0,23	0,27	-0,13	0,41
roui	2014	0,2	0,37	0,02	0,35
roui	2015	0,14	0,38	0	0,38
aur	2010	0,31	0,49	0,21	0,28
aur	2011	0,18	0,56	0,41	0,14
aur	2012	0,25	0,58	0,49	0,1
aur	2013	0,1	0,57	0,45	0,12
aur	2014	0,09	0,54	0,4	0,14
aur	2015	0,16	0,51	0,4	0,11
all	2010	0,07	0,34	-0,11	0,45
all	2011	0,09	0,42	-0,13	0,55
all	2012	0	0,34	-0,2	0,54
all	2013	0	0,34	-0,19	0,54
all	2014	0,18	0,37	-0,16	0,54

all	2015	0,18	0,39	-0,13	0,52
dah	2010	0,12	0,18	0,09	0,09
dah	2011	0,26	0,18	0,07	0,11
dah	2012	0,39	0,19	0,07	0,12
dah	2013	0,17	0,18	0,06	0,11
dah	2014	0,21	0,22	0,12	0,1
dah	2015	0,15	0,22	0,12	0,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الشركات والجريدة الرسمية.

موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz>

موقع الجريدة الرسمية الجزائرية: www.joradp.dz

موقع شركة الروبية: <http://www.rouiba.com.dz>

الملحق رقم (2): اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة للفترة (2010-2015).

1- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: CE Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:21 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.389772	0.051421	7.579997	0.0000
TEIBS	-0.373744	0.250393	-1.492628	0.1467
R-squared	0.073705	Mean dependent var	0.322000	
Adjusted R-squared	0.040623	S.D. dependent var	0.134969	
S.E. of regression	0.132199	Akaike info criterion	-1.144678	
Sum squared resid	0.489343	Schwarz criterion	-1.051265	
Log likelihood	19.17017	Hannan-Quinn criter.	-1.114794	
F-statistic	2.227940	Durbin-Watson stat	0.257127	
Prob(F-statistic)	0.146718			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

2- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة باستخدام نموذج الأثر الثابت:

Dependent Variable: CE Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:23 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.353914	0.024062	14.70850	0.0000
TEIBS	-0.175994	0.121661	-1.446593	0.1609
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.874233	Mean dependent var	0.322000	
Adjusted R-squared	0.848031	S.D. dependent var	0.134969	
S.E. of regression	0.052615	Akaike info criterion	-2.874773	
Sum squared resid	0.066440	Schwarz criterion	-2.594534	
Log likelihood	49.12160	Hannan-Quinn criter.	-2.785122	
F-statistic	33.36580	Durbin-Watson stat	1.346139	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

3- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة باستخدام نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: CE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/27/17 Time: 13:23				
Sample: 2010 2015				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 30				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.355010	0.070240	5.054210	0.0000
TEIBS	-0.182041	0.121047	-1.503885	0.1438
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.147642	0.8873
Idiosyncratic random			0.052615	0.1127
Weighted Statistics				
R-squared	0.076648	Mean dependent var	0.046359	
Adjusted R-squared	0.043671	S.D. dependent var	0.053073	
S.E. of regression	0.051901	Sum squared resid	0.075425	
F-statistic	2.324297	Durbin-Watson stat	1.196127	
Prob(F-statistic)	0.138584			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.054313	Mean dependent var	0.322000	
Sum squared resid	0.499587	Durbin-Watson stat	0.180585	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

4- اختبار Breusch-Pagan لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	50.32366 (0.0000)	2.879396 (0.0897)	53.20306 (0.0000)
Honda	7.093917 (0.0000)	-1.696878 --	3.816283 (0.0001)
King-Wu	7.093917 (0.0000)	-1.696878 --	4.156242 (0.0000)
Standardized Honda	8.541890 (0.0000)	-1.542536 --	2.035319 (0.0209)
Standardized King-Wu	8.541890 (0.0000)	-1.542536 --	2.476797 (0.0066)
Gourieriou, et al.*	--	--	50.32366 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
	1%	7.289	
	5%	4.321	
	10%	2.952	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

الملحق رقم (3): اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل للفترة (2010-2015).

1- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة طويلة الأجل باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: CE1 Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:26 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.057951	0.085900	0.674630	0.5054
TEIBS	-0.113699	0.418288	-0.271821	0.7878
R-squared	0.002632	Mean dependent var		0.037333
Adjusted R-squared	-0.032988	S.D. dependent var		0.217286
S.E. of regression	0.220841	Akaike info criterion		-0.118405
Sum squared resid	1.365583	Schwarz criterion		-0.024992
Log likelihood	3.776081	Hannan-Quinn criter.		-0.088522
F-statistic	0.073887	Durbin-Watson stat		0.142058
Prob(F-statistic)	0.787754			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

2- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة طويلة الأجل باستخدام نموذج الأثر الثابت:

Dependent Variable: CE1 Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:26 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.115832	0.035862	3.229974	0.0036
TEIBS	-0.432900	0.181323	-2.387450	0.0252
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.892211	Mean dependent var		0.037333
Adjusted R-squared	0.869755	S.D. dependent var		0.217286
S.E. of regression	0.078417	Akaike info criterion		-2.076686
Sum squared resid	0.147583	Schwarz criterion		-1.796446
Log likelihood	37.15028	Hannan-Quinn criter.		-1.987035
F-statistic	39.73156	Durbin-Watson stat		1.601165
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

3- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة طويلة الأجل باستخدام نموذج الأثر

العشوائي

Dependent Variable: CE1 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 06/27/17 Time: 13:27 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.114471	0.118163	0.968757	0.3410
TEIBS	-0.425393	0.180620	-2.355181	0.0258
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.251841	0.9116	
Idiosyncratic random		0.078417	0.0884	
Weighted Statistics				
R-squared	0.169275	Mean dependent var	0.004708	
Adjusted R-squared	0.139607	S.D. dependent var	0.083357	
S.E. of regression	0.077320	Sum squared resid	0.167393	
F-statistic	5.705512	Durbin-Watson stat	1.401723	
Prob(F-statistic)	0.023894			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.017147	Mean dependent var	0.037333	
Sum squared resid	1.392664	Durbin-Watson stat	0.168482	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

4- اختبار Breusch-Pagan لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة طويلة الأجل:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects Null hypotheses: No effects Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	54.64316 (0.0000)	2.511711 (0.1130)	57.15487 (0.0000)
Honda	7.392101 (0.0000)	-1.584838 --	4.106355 (0.0000)
King-Wu	7.392101 (0.0000)	-1.584838 --	4.453188 (0.0000)
Standardized Honda	8.883159 (0.0000)	-1.421851 --	2.388675 (0.0085)
Standardized King-Wu	8.883159 (0.0000)	-1.421851 --	2.839770 (0.0023)
Gourieriou, et al.*	--	--	54.64316 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
	1%	7.289	
	5%	4.321	
	10%	2.952	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

الملحق رقم (4): اختبارات نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل للفترة (2010-2015).

1- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة قصيرة الأجل باستخدام النموذج التجميعي

Dependent Variable: CE2 Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:30 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.332619	0.064743	5.137564	0.0000
TEIBS	-0.262604	0.315261	-0.832973	0.4119
R-squared	0.024181	Mean dependent var	0.285000	
Adjusted R-squared	-0.010670	S.D. dependent var	0.165566	
S.E. of regression	0.166447	Akaike info criterion	-0.683941	
Sum squared resid	0.775727	Schwarz criterion	-0.590528	
Log likelihood	12.25912	Hannan-Quinn criter.	-0.654057	
F-statistic	0.693843	Durbin-Watson stat	0.135426	
Prob(F-statistic)	0.411909			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

2- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة قصيرة الأجل باستخدام نموذج الأثر الثابت:

Dependent Variable: CE2 Method: Panel Least Squares Date: 06/27/17 Time: 13:30 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.237720	0.019685	12.07613	0.0000
TEIBS	0.260738	0.099531	2.619662	0.0150
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.944062	Mean dependent var	0.285000	
Adjusted R-squared	0.932408	S.D. dependent var	0.165566	
S.E. of regression	0.043045	Akaike info criterion	-3.276305	
Sum squared resid	0.044468	Schwarz criterion	-2.996066	
Log likelihood	55.14458	Hannan-Quinn criter.	-3.186654	
F-statistic	81.00909	Durbin-Watson stat	1.652735	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

3- تقدير نموذج أثر الضريبة على أرباح الشركات على نسبة الاستدانة قصيرة الأجل باستخدام نموذج الأثر

العشوائي

Dependent Variable: CE2 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 06/27/17 Time: 13:31 Sample: 2010 2015 Periods included: 6 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 30 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.239079	0.081972	2.916596	0.0069
TEIBS	0.253241	0.099296	2.550357	0.0165
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.177953	0.9447
Idiosyncratic random			0.043045	0.0553
Weighted Statistics				
R-squared	0.187401	Mean dependent var	0.028008	
Adjusted R-squared	0.158379	S.D. dependent var	0.047091	
S.E. of regression	0.043201	Sum squared resid	0.052257	
F-statistic	6.457333	Durbin-Watson stat	1.393820	
Prob(F-statistic)	0.016874			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.069125	Mean dependent var	0.285000	
Sum squared resid	0.849901	Durbin-Watson stat	0.085700	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

4- اختبار Breusch-Pagan لأثر الضريبة على أرباح الشركات على الاستدانة قصيرة الأجل:

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	54.43866 (0.0000)	2.711889 (0.0996)	57.15055 (0.0000)
Honda	7.378256 (0.0000)	-1.646781 --	4.052765 (0.0000)
King-Wu	7.378256 (0.0000)	-1.646781 --	4.401573 (0.0000)
Standardized Honda	8.867314 (0.0000)	-1.488574 --	2.323393 (0.0101)
Standardized King-Wu	8.867314 (0.0000)	-1.488574 --	2.776679 (0.0027)
Gourieriou, et al.*	--	--	54.43866 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
	1%	7.289	
	5%	4.321	
	10%	2.952	

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

الف — كرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.....
II	شكر وعرفان.....
III	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
X	قائمة الرموز والاختصارات.....
XI	ملخص الدراسة.....
أ-ج	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: علاقة الضريبة على أرباح الشركات بقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد:.....
3	المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والقرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.....
3	المطلب الأول: مدخل للضريبة على أرباح الشركات.....
3	الفرع الأول: مفاهيم أساسية للضريبة على أرباح الشركات.....
9	الفرع الثاني: حساب الضريبة على أرباح الشركات وآجالها.....
10	الفرع الثالث: آلية تحصيل الضريبة على أرباح الشركات.....
19	المطلب الثاني: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية.....
19	الفرع الأول: مفهوم القرار التمويلي.....
20	الفرع الثاني: التصنيفات المختلفة لمصادر التمويل.....
22	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار التمويل.....
24	الفرع الرابع: أثر الضريبة على ارباح الشركات على قرار تمويل.....
33	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
33	المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية.....
36	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية.....
39	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر

41	تمهيد:.....
42	المبحث الأول: الطريقة والأليات المستخدمة في الدراسة.....
42	المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
42	الفرع الأول: طريقة الدراسة.....
47	الفرع الثاني: أدوات الدراسة.....
47	المطلب الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل.....
47	الفرع الأول: مدخل نظري لبيانات البانل.....
49	الفرع الثاني: اختبارات التحديد.....
52	الفرع الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل.....
65	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.....
65	المطلب الأول: عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
65	الفرع الأول: عرض النتائج وتحليلها.....
67	المطلب الثاني: تقدير النماذج القياسية وتحليلها.....
67	الفرع الأول: عرض النتائج ومناقشتها.....
82	الفرع الثاني: اختبار الفرضيات.....
83	خلاصة الفصل.....
85	الخاتمة.....
89	قائمة المصادر والمراجع.....
95	الملاحق.....
106	الفهرس.....